مستقبل الاقتصادات القومية في ظل ظاهرة العولمة دراسة مقارنة في ضوء العلاقات الاقتصادية الدولية

الأستاذ الدكتور
محمد رؤوف سعيد
كلية الادارة و الاقتصاد
جامعة السليمانية

المقدمـــة

يجدر بنا القول ان المسيرة التي سلكتها الاقتصادات الوطنية المتباعدة والمنفصلة احيانا نحو الانفتاح والتفاعل هي مسيرة قديمة ومتواصلة ، ورغم ما كانت تصيبها هذه المسيرة من بطء وضمور أو تقهقر الا انها كانت مستمرة ومتواصلة ، بل انها شهدت ايضا وفي بعض الحالات قفزات سريعة مثلما حصلت أثناء التحولات الدراماتيكية التي افرزتها عصور معينة مثل عصر الاستكشافات الجغرافية والثورة العلمية التكنولوجية وثورة الاتصالات والثورة المعلوماتية التي نشهدها حاليا والتي جعلت قضية العولمة ومنها طابعها الاقتصادي تطفو الى السطح وتستدعي الحاجة الى دراسة ابعادها واثارها ونتائجها .

ان مسيرة التطور والانجازات التي ساهمت في احداثها وتحقيقها الثورة العلمية التكنولوجية وثورة الاتصالات والثورة المعلوماتية وما رافقها من تعاظم لدور الشركات متعددة الجنسية قد خدمت هذه الظاهرة ، كما وأن تداخل المصالح وزيادة العلاقات بين الامم والشعوب قد رجحت سلطة التكنوقراطين اللذين يتالفون من نخبة من الفنيين والاقتصاديين اللذين تهمهم مصالحهم التجارية والمالية المرتبطة مع العالم الخارجي ، حيث ومع تعاظم سلطة هؤلاء فان النزعة القومية الصرفة والمصالح القومية التي تنوب عنها وتدافع عنها النخبة القومية المتمثلة بالسلطات الحكومية والمدعومة من البرلمانات المنتخبة سوف تضعف تدريجيا .

اذا كانت العناصر الانتاجية على اختلاف انماطها تساهم بدرجة او باخرى في تحقيق الناتج القومي والدخل القومي ، فان العولمة الاقتصادية سوف تبرز وعلى نحو واضح دور عنصر رأس المال ليس على الصعيد المحلي فحسب بل على الصعيد العالمي أيضا ، حيث تتوزع الاستثمارات عالميا على اساس الكفاية الحدية للاستثمارات في ظل متغيرات اقتصادية عالمية بدلا من ان تكون كلية على صعيد الاقتصاد القومي في بلد معين ، حيث وبعد سيطرة ظاهرة العولمة الاقتصادية فان المتغيرات الاقتصادية الكلية سوف لاتعمل وفق الصيغ الوطنية السابقة ، اذ ان العوامل المحددة والمؤثرة في تحقيق الناتج القومي الاجمالي ومستوى

الاستخدام الكلي على صعيد الاقتصاد الوطني تتأثر بمتغيرات خارجية خارج النظام الاقتصادي القومي في البلد .

يهدف البحث الى استقراء مستقبل الاقتصادات الوطنية في ضوء ما سوف تفرضه التجارة العالمية المتعاظمة والتدفقات الرأسمالية الدولية المتنامية والمتغيرات الاقتصادية الدولية المنبثقة من رحم العولمة الاقتصادية والتي سوف تجعل من المتغيرات الاقتصادية الكلية (الوطنية) متغيرات هامشية حتى في عقر دارها .

تتلخص مشكلة البحث في التغيرات الدراماتيكية وما تصاحبها من تقلبات اقتصادية واجتماعية وسياسية وقانونية سواء إذا كان التفاعل مع هذا الحدث صميميا أو صوريا ، إذ إن ظاهرة العولمة الاقتصادية تفرض متغيرات جديدة على الصعيد العالمي وتفرض هيمنتها على جميع الاقتصادات الوطنية ومثل هذه الحالة تفرز مشكلات جديدة بالنسبة إلى الاقتصادات الوطنية في معظم بلدان العالم ، وهي مشكلات لابد من دراستها وتمحيصها بغرض مواجهتها ووضع حلول مناسبة لها بحسب مديات التأثر بهذه الظاهرة وعمق التفاعل معها وذلك كي تتسم طبيعة التفاعل معها بالانسيابية والسلاسة .

يفترض البحث ان الاقتصدات الوطنية سوف تستقبل انماطا جديدة من العلاقات الاقتصادية الوثيقة الممتدة بين جميع بلدان العالم والتي قد تكون متباعدة تفصل فيما بينها مسافات شاسعة ومثل هذه العلاقات الاقتصادية الوطيدة تظهر نتيجة لقوة وفاعلية الشركات متعددة الجنسية وبسبب تنامي العلاقات المالية والتجارية الواسعة التي تفرض طبيعة جديدة من الهياكل الانتاجية وعلاقات العمل ونمطا جديدا من الاستخدام وبطالة واسعة بين القوى العاملة الاقل تعلما والاقل مهارة ، اضافة الى زيادة الفجوة الدخلية واللامساواة في الدخول وبالصيغة نفسها او بصيغ مماثلة في جميع بلدان العالم ، غير ان هذا الحدث الجديد سوف يفرز ايضا نتائج ايجابية باهرة منها ما تساهم فيها في خفض تكاليف الانتاج وفي تحقيق الانتاج الواسع وما ينجم عن ذلك من انخفاض في المستوى العام للاسعار والذي يظهر جليا وعلى نحو خاص بالنسبة الى بعض الانواع من السلع مثل السلع المصنعة وذلك نتيجة تاثير المنافسة القوية الاتية من كل حدب وصوب .

يفترض البحث ان طبيعة المتغيرات الاقتصادية في اي بلد تبتعد شيئا فشيئا من متغيرات اقتصادية قومية او وطنية لتصبح متغيرات عالمية ، كما ويفترض البحث ايضا ان العناصر الانتاجية وان كانت جميعها تتحكم فيها قوى وتاثيرات عالمية فان عنصر راس المال سوف يصبح العنصر الانتاجي الاكثر انتشارا على حساب العناصر الانتاجية الاخرى .

اعتمد الباحث منهجية اساسها استقراء الشواهد التاريخية لمسيرة العالم نحو العولمة الاقتصادية والتي يمكن اعتمادها اساسا لما يمكن توقعه لمستقبل الاقتصادات الوطنية في ضوء العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة والتي سوف تفرزها هذه الظاهرة بعد ان يتوسع انتشارها وتترسخ جذورها عالميا .

في ضوء ما تم طرحه فان الباحث يجد ان من الضروري بحث هذه الجوانب من خلال التركيز على بعض النقاط الرئيسية والتي يمكن الاشارة اليها كالاتي :-

أولا :- ظاهرة العولمة الاقتصادية ما لها وما غليها .

ثانيا :- علاقات العمل والاستخدام في ضوء مستجدات العولمة الاقتصادية .

ثالثا :- الترتيبات الجديدة في سوق العمل .

رابعا :-التجارة العالمية في عصر العولمة الاقتصادية .

خامسا :- العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة في اطار العولمة الاقتصادية .

اولا :- ظاهرة العولمة الاقتصادية ما لها وما عليها :

أ- عولمة الاقتصادات الوطنية ام امركة الاقتصاد العالمي .

رغم عظمة الاقتصاد الامريكي فان المتغيرات الاقتصادية الفاعلة في داخل الولايات المتحدة الامريكية باتت اكثر عالمية بدلا من ان تكون امريكية صرفة ، ومثل هذا الواقع ينظر اليه من خلال نظرتين مختلفتين ، فالبعض من الامريكين يعتقد بان الولايات المتحدة الامريكية سوف تنتظر مستقبلا مظلما ما دام الاقتصاد الوطني الامريكي سوف يدار في المستقبل ويتم التحكم فيه من خلال عدد كبير جدا من القوى المؤثرة والاتية من السوق العالمية والتي تكون بطبيعة الحال خارج السيطرة الامريكية ، اما الاخرون فيرون بضرورة التاني في الحكم على المتغيرات الاقتصادية الجديدة التي تفرزها ظاهرة العولمة الاقتصادية اذ ان ذلك يتطلب وفي نظر هؤلاء تحليلا معمقا بغرض فهم القضايا السائدة فيها ومن اجل تفعيل حضورها ، الا ان هاتين النظرتين السائدتين تحملان الكثير من قصر النظر ، اذ ان العولمة الاقتصادية وان كان التداول فيها يتسم بنوع من الحداثة الا ان جذورها قديمة ، فالتطورات التكنولوجية والانجازات الكبيرة التي يشهدها العالم في مجال الاتصالات وعمليات النقل هي النتيجة نفسها التي تحققت منذ اوائل القرن التاسع عشر رغم الاعتراف بتلك الحقيقة ان التاثيرات التي سجلتها التطورات التكنولوجية الجارية في الوقت الحاضر جعلت من الاقتصادات الوطنية في ارجاء العالم اكثر ارتباطا وتفاعلا وتكاملا وهكذا فان الاختلاف الجوهري بين ما يشهده العالم في الوقت الحاضر وبين ما كان يشهده في الماضي القريب والبعيد يتلخص في عمق التاثير ليس الا ، وهكذا فاننا اذا اخذنا اي اقتصاد وطني على وجه الكرة الارضية ومن دون اي تحديد حتى تلك الاقتصادات التي تتمتع بقوة كبيرة وسمعة عظيمة فاننا نراها تحت تاثير المتغيرات الاقتصادية العالمية ، فعلى سبيل المثال فان اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية يتاثر باوضاع الاسعار والانتاج على الصعيد العالمي، وهكذا فاننا لو اجرينا مقارنة بين الخطوات الجارية في العالم نحو التكامل الاقتصادي في الوقت الحاضر مع كانت تجري في

السابق فاننا نلاحظ ان هناك تشابها كبيرا فيما بينها،غير ان الاحداث العالمية التي شهدها العالم في القرن الماضي من حربين عالميتين وازمة الكساد العظيم ساهمت في ضعضعة المسيرة العالمية نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العالمي وبروز ظاهرة العولمة الاقتصادية .[١]

ب- الازمة الاقتصادية العالمية :ـ

في عام ١٩٩٧ هزت ازمة اقتصادية اقتصادات بلدان جنوب شرق اسيا ، وبدأت هذه الازمة اول ما بدأت من تايلاند وبعد ذلك انتشرت فاصابت اندنوسيا وماليزيا وفليبين وكوريا الجنوبية اذ هبطت معها قيمة العملة الوطنية لهذه البلدان وانهارت معها اسواق الاسهم وارتفعت اسعار التامين ، فبعد تفاقم هذه الازمة قدمت بعضا من هذه الدول طلبات الى صندوق النقد الدولي تطلب فيها منحها قروضا عاجلة فيما عبر الصندوق عن شروطها لتقديم المساعدة لهذه البلدان .[٢]

في الوقت الذي كانت الازمة تنتشر عالميا واجهت البنوك الاوروبية واليابانية موجة كبيرة من القروض وكذلك الحال تعرضت اسواق الاسهم في امريكا الشمالية والجنوبية الى ضغوطات كبيرة من قبل المستثمرين الهائجين من هول الصدمة، كما وان المنشآت الامريكية استعدت لمواجهة موجة الاستيرادات الرخيصة الى داخل الولايات المتحدة الامريكية وما لها من تاثيرات على الصناعة الامريكية من خلال المنافسة التي يمكن ان تبديها السلع رخيصة الثمن والتي تاتيها من دول جنوب شرق اسيا التي اصابتها الازمة وانخفضت اقيام عملاتها وتراجعت اسعار صرفها امام الدولار الامريكي ، عليه فان هذه الازمة سجلت تهديدا مباشرا للاستقرار الاقتصادي على الصعيد العالمي ، الا ان الملاحظ ان هذه الازمة يمكن اعتبارها الى وقتنا الحاضر الازمة العالمية الاخيرة ضمن سلسلة الازمات الاقتصادية العالمية الكبيرة، ومن هنا يمكن ان نستذكر عددا من الاحداث الاقتصادية العالمية والتي سجلت تاثيراتها على صعيد الاقتصاد العالمي منها ما اصابت العملة المكسيكية من هبوط وتدهور في قيمتها في عام ١٩٩٤ وكذلك الحال التقلبات التي حدثت على النظام النقدي الاوروثى في عام ١٩٩٢ كما وان عملة الدولار العائدة الى الولايات المتحدة الامريكية قد فقدت قوتها وقدرتها منذ اواسط ثمانينات القرن العشرين ، وفي نفس الوقت يمكن الاشارة الى ازمة مديونية العالم الثالث منذ عام ١٩٨٢ ، عليه فان هذه الاحداث جميعها قد سجلت تحديات كبيرة بالنسبة الى الاستقرار الاقتصادي العالمي .

ان الازمات الاقتصادية الانفة الذكر تعتبر استذكارا دراماتيكيا بان الاقتصادات الوطنية في جميع انحاء العالم باتت جميعها اقتصادات مترابطة عالميا ما دامت العلاقات المالية والتجارية بين هذه الاطراف جميعها اصبحت متينة ومن غير الممكن تجاوزها ، وهكذا فان وجود مثل هذه الشبكة الواسعة من العلاقات المالية والتجارية المترابطة والمنتشرة بين جميع

بلدان العالم هي السبب في الشيوع الحالي لبعض المصطلحات في الادبيات الاقتصادية مثل العولمة الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العالمي . [٣]

ج- مستقبل اجور العمال :ـ

ان ظاهرة العولمة الاقتصادية سوف تؤدي بطبيعة الحال الى حصول تغيرات جدية في جانب توزيع الاجور ، اذ ان الاجور التي سوف تدفع الى العاملين تجري على الاكثر بصيغة الاجر عن ساعة عمل يقضيها العامل في عمله بدلا من الاجر اليومي او الاسبوعي او الشهري ، وهكذا فان كلا الجانبين المتمثلين بصاحب العمل والعامل سوف يتحرران من قيود عقود العمل طويلة الاجل ، وبما ان هذه الصيغة في دفع الاجور تتم على الاغلب في القطاع الخاص فان ذلك سوف يدعم موقف القطاع الخاص ويجعله وبمرور الزمن القطاع المهيمن والمسيطر على العملية الانتاجية والخدمات في جميع حقول الانتاج المادي والخدمي وقد يشتد هذا الاتجاه او يضعف تبعا لشدة التفاعل الذي يبديه ذلك البلد مع ظاهرة العولمة الاقتصادية .

أما بخصوص طبيعة توزيع الاجور بين اصناف العاملين من العمال الماهرين والعمال غير الماهرين والعمال المتعلمين الحاصلين على شهادات جامعية و غير الحاصلين على شهادات جامعية واخرين غيرهم ، فانها سوف تجري عليها تغييرات جذرية منها ان العمال غير الماهرين اللذين كانوا يستلمون الحدود الدنيا من الاجور فان القيمة الحقيقية للاجور التي سوف يستلمونها والتي تعد بطبيعة الحال ادنى مستويات الاجور تنخفض هي ايضا وذلك بسبب تاثيرات ظاهرة العولمة الاقتصادية ومنافسة السلع الاجنبية المستوردة رخيصة الثمن والتي تلقى رواجا وقبولا في معظم الدول بضمنها الدول الصناعية المتقدمة والتي تستخدم في انتاج السلع المنتجة فيها عمالا غير مهرة واللذين يستلمون في الغالب اجورا منخفضة ، لذا فان هذا الاجر المتدني الذي يحصل عليه هؤلاء سوف يؤثر بالطبع على الاجور المدفوعة الى امثالهم من العمال غير الماهرين في الدول الاخرى بضمنها الدول المتقدمة ما دامت السلع رخيصة الثمن والتي شاركوا في انتاجها تتدفق بحرية الى دول العالم جميعها بضمنها الدول المتقدمة والتي كانت معدلات الاجور فيها مرتفعة حتى بالنسبة الى هذا الصنف من العاملين ، وهكذا فان ذلك سوف يدفع باجور العاملين غير الماهرين الى الانخفاض في هذه البلدان ، اما بخصوص العمال المتعلمين الحاصلين على شهادات جامعية فان الاجور التي يحصلون عليها لن تشهد تغييرات جذرية في حين ان العمال الماهرين اللذين يمتلكون خبرات كبيرة وشهادات عالية فان الاجور التي سوف يستلمونها تشهد ارتفاعات ملحوظة .[٤]

اذا كانت النقابات العمالية قد مارست تاثيرات جذرية وواضحة في فترة زمنية معينة بخصوص التاثير على حركة الاجور ومساراتها ومعدلاتها ، فان تاثيراتها سوف تضعف ، اذ ان المساومة التي يبديها ممثلو النقابات العمالية لن تمارس ادوارا جدية في التاثير على اصحاب العمل اللذين يمتلكون ويديرون منشات تعود الى القطاع الخاص ، اذ ان المتغيرات

التي سوف تفرزها العولمة الاقتصادية تصبح ذات فاعلية اكبر واشد تاثيرا من تاثيرات وضغوطات ومساومات النقابات العمالية .

كانت المساعدات والخدمات والضمانات التي كان يستلمها العمال في الفترة ما قبل عصر العولمة الاقتصادية تاتي من خلال وكالات عامة وكانت هذه المساعدات الاجتماعية تتصف بنوع من الديمومة والاستمرارية ، في حين ان عصر العولمة الاقتصادية قد افرز بروز وكالات تخص الخدمات الاجتماعية والتي تقوم بمهامها بصورة وقتية من دون ان تصطبغ بصبغة دائمية .

د- إعادة صياغة الهياكل الانتاجية :ـ

ان سلسلة الاحداث التي سوف تحركها او تحدثها العولمة الاقتصادية كفيلة بان تدفع الشركات والمنشات ووكالات العمل الى اعادة صياغة هياكلها الانتاجية وتعمل على اعادة تنظيم اعمالها على ان تستعد لمثل هذه الاعادة بصورة مستمرة وفي ضوء التقلبات المستمرة التي تاتيها على الدوام ، اذ ان هذه الحالة تعكس طبيعة العولمة الاقتصادية غير المستقرة والقابلة للتغير والتحول وهكذا فان طبيعة الهياكل الانتاجية تبتعد من ان تكون ثابتة اذ تحكمها تغيرات دائمة مستمرة .

نتيجة للتغيرات الدراماتيكية القوية والمستمرة فان طبيعة عقود العمل سوف تشهد هي ايضا تغيرات عميقة ، ففي الوقت الذي كانت المنشات تحرص على دفع مستحقات العاملين بغض النظر عن طبيعة سير العمل في المنشات ومستوى الربحية التي تحققها كي يحافظ هؤلاء العاملين على مستوى معيشي لائق بغرض حماية هؤلاء من اية صدمات قد تاتيهم من الخارج ، فان عصر العولمة الاقتصادية مختلف اذ وبسبب تداخلات العمل المتزايدة واشتداد المنافسة بين المنشات العديدة والمختلفة التي قد تاتي في معظمها من العالم الخارجي فان عقود العمل تشهد هي ايضا تغيرات جذرية ومستمرة ، اذ ان المنشات تحاول وبصورة جدية ان تبتعد عن عقود عمل طويلة الاجل تربطها بالعاملين وتفرض عليها قيودا معينة ، كما وانها سوف تقلل من مبالغ الدعم والضمان الى العاملين .

هـ - التكامل الاقتصادي العالمي :ـ

لابد من الاعتراف ان الاقتصادات الوطنية تسير وبخطى حثيثة نحو التكامل مع الاقتصاد العالمي ، حيث يمكن ملاحظة ذلك من خلال جميع تلك الادوات والوسائل الجديدة التي دخلت وسوف تدخل في حياتنا اليومية مثل شبكات الانترنيت والبريد الالكتروني والاتصالات الدولية السريعة عبر الفضاء الخارجي اضافة الى وسائل الاعلام والتلفزة الفضائية التي تدخل كل بيت وكل زاوية في هذا العالم ، كما وان معظم ما يتم انتاجه واستهلاكه قد دخل السوق العالمية او يدخلها ، فعلى سبيل المثال فان اية سلعة صناعية معمرة يمتلكها الفرد في الوقت الحاضر قد مرت اجزائها اثناء عمليات التصنيع بخطوات انتاج

عديدة وفي العديد من البلدان ، الا انه لابد من الاعتراف ايضا ان الاقتصادات الوطنية المختلفة تسهم وبنسب مختلفة في تحقيق هذا الامر ، فعلى سبيل المثال تشترك الولايات المتحدة الامريكية بنسبة مساهمة كبيرة في انتاج مثل تلك السلع ، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان نسبة كبيرة من السلع الاقتصادية التي يتم استهلاكها تتحقق في السوق الاقتصادية الامريكية الكبيرة والواسعة .

رغم ما تساهم فيه العولمة الاقتصادية في عالمية انتاج معظم السلع والخدمات الا ان العديد من الخدمات الاقتصادية سوف يستمر انتاجها واستهلاكها محليا داخل البلد نفسه مثل الفندقة والمطاعم والحدائق والرعاية الصحية والتعليم والخدمات المالية وغيرها ، وما دام الاستهلاك النهائي في اي بلد يشمل استهلاك السلع والخدمات فان نسبة حجم الاستهلاك الى حجم الناتج في اي بلد يشمل جميع ما يتم استهلاكه من انواع السلع والخدمات وهذه النسبة تزداد كلما كبر حجم النشاط الاقتصادي في البلد وكلما زادت نسبة مساهمة الانشطة الاقتصادية التي تتحقق على الصعيد العالمي ، فعلى سبيل المثال فان الولايات المتحدة الامريكية وبالرغم من الحجم الهائل لاستهلاك السلع والخدمات فان نسبة (87%) من ما يتم استهلاكها حاليا من السلع والخدمات يتم انتاجها في داخل الولايات المتحدة الامريكية ما دامت الاستيرادات تصل في نسبتها الى حوالي (١٣%) من الناتج الاجمالي في هذا البلد .[٦]

لا يمكن جعل الاستيرادات والصادرات على انها هي التعاملات الاقتصادية الرئيسية والاكثر اهمية في تحقيق مسيرة التكامل الاقتصادي على الصعيد العالمي ، اذ ان الاقتصادات الوطنية قد تم ربطها بعضها بالبعض الاخر من خلال العديد من القنوات الاخرى والتي تتعدى بطبيعة الحال انتاج السلع والخدمات ، اذ ان هذه الاقتصادات قد ارتبطت مع بعضها في علاقات عديدة اخرى مثل حركة راس المال والعمل ما دامت الاعتمادات المتبادلة بين بلدان العالم تتعدى ايضا الى مجالات العمل والاستثمار ، اذ كلما تمتعت حركة هذه العناصر الانتاجية بحرية اكبر في الانتقال بين البلدان المختلفة كلما كانت الاعتمادات المتبادلة بين هذه البلدان اقوى واشد وازدادت مساهمة هذه العناصر في تحقيق التكامل الاقتصادي العالمي ،لذا فان حرية الانتقال لهذين العنصرين (العمل وراس المال) تمثل مؤشرا قويا وفاعلا في اظهار المديات العميقة في تحقيق التكامل الاقتصادي العالمي ، كما وان هناك عامل اخر يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي والذي يتمثل في حركة الاسعار حيث ومع زيادة الترابطات فيما بين الاسواق المختلفة فان اسعار السلع والخدمات فيما بين هذه الاسواق تبدا بالتقلص التدريجي ما دامت السلع والخدمات يسمح لها بحرية الانتقال عبر الحدود التي تفصل بين البلدان المختلفة في العالم ، وهكذا فان المؤشرات التي تدلل على مدى تحقيق التكامل الاقتصادي تتلخص بشكل كبير في التدفقات التجارية وحركة العناصر الانتاجية فيما بين الاسواق المختلفة في العالم والتي تسهم جميعها في تحقيق مستويات مماثلة او متقاربة في الاسعار .[٧]

ثانيا ـ علاقات العمل والاستخدام في ضوء مستجدات العولمة الاقتصادية:

أ- تاثيرات المنافسة العالمية :ـ

ان التغيرات الانفة الذكر والتي يشهدها العالم هي تغيرات في غاية الاهمية وتحتل اهمية كبيرة بالنسبة الى صانعي السياسة ، عليه فان المتتبع لهذه القضية لابد له ان يفهم ما قد تنتهي اليه اقتصادات بلدان العالم في ظل القوى والتاثيرات الجديدة التي سوف تفرزها ظاهرة العولمة الاقتصادية والتي تتعلق على الاغلب بالمستجدات المتعلقة بالجوانب المؤسساتية والقانونية والتي سوف تدعم التوقعات والتي قد تكون تفاؤلية على الاغلب ، كما وان مثل هذه القوى والتاثيرات يمكن لها ان تبدل وتغير من طبيعة وسرعة التطورات التي قد تحصل على سوق العمل في بلدان العالم .

تلعب ظاهرة العولمة الاقتصادية ادوارا جدية وفاعلة باتجاه الانفتاح التجاري الذي سوف تشهده بلدان العالم وهكذا فان جل الانشطة الاقتصادية الجارية في اراضي البلدان المختلفة تصبح انشطة اقتصاية عالمية بدلا من ان تبقى انشطة محلية او وطنية، وهكذا فان التعاملات التجارية العالمية سوف تعكس تاثيراتها على سوق العمل في البلدان جميعها ، عليه فان منافسة اصناف القوى العاملة في الفوز بفرص العمل التي سوف يحصلون عليها تجري عالميا وسوف لا تقتصر على نطاق البلد الواحد ، لذا فان هذه المنافسة الدائرة ضمن صنف العمل غير الماهر تجري هي ايضا على الصعيد العالمي وبما ان مستويات الاجور في البلدان النامية الفقيرة هي متدنية جدا فان مثل هذه المنافسة سوف تضغط على مستويات الاجور العالية لنظرائهم من العاملين في البلدان الغنية المتقدمة بالاتجاه النزولي ، وهكذا فان هذه المنافسة القوية بين العمال غير الماهرين تؤدي الى انخفاض مستويات الاجور بالنسبة الى العمال غير الماهرين في كل انحاء العالم الا انه وفي المقابل وبما ان الاصناف الاخرى من العمال المتعلمين تعليما عاليا والعمال الماهرين يتركزون في البلدان الصناعية المتقدمة لذا فان المنافسة بين هؤلاء تتركز على الاغلب في داخل بلدانهم ، عليه فان مستويات الاجور لهذه الاصناف من العمل بدلا من ان تنخفض فانها تزداد في المقابل وهكذا فانه ونتيجة لهذا الانفتاح فان حالة من اللامساواة سوف تظهر بين الاجور المدفوعة الى اصناف العمل المختلفة .[٨]

وهناك سبب اخر يدفع باجور العاملين في البلدان المتقدمة نحو الانخفاض ويتلخص هذا العامل بما افرزته العولمة الاقتصادية من زيادة في استيرادات البلدان المتقدمة للسلع التي يتم

انتاجها في البلدان النامية خاصة تلك السلع التي تساهم في انتاجها اصناف العمل غير الماهر ، هكذا وبما ان تكاليف الانتاج لمثل هذه السلع هي منخفضة بسبب انخفاض اجور العمالة غير الماهرة فان هذه النتيجة سوف تشكل ضغوطا تنافسية جدية بالنسبة الى المنشات التي تنتج سلعا مماثلة لتلك المنتجات المستوردة ، وبما ان احد انماط المنافسة التي تجري بين المنشات المنافسة في البلدان الصناعية المتقدمة ومثيلاتها في البلدانالنامية يتلخص في المنافسة السعرية ، فان ذلك سوف يدفع بالمنشات الموجودة في البلدان المتقدمة الى الضغط على تكاليف انتاجها بهدف تقليصها ، وبما ان تكاليف اجور العمل تشكل جانبا اساسيا من بنود التكاليف فان هذه المنشات تضطر الى تقليل الاجور المدفوعة الى العاملين غير الماهرين ، لذا فان الاجور المدفوعة الى هؤلاء سوف تقل وقد تنعكس هذه النتيجة على زيادة الهوة فيما بين الدخول المتوزعة خاصة في البلدان الغنية المتقدمة ، وهكذا تزداد االلامساواة الدخلية بين افراد المجتمع في هذه البلدان .

بالإضافة إلى ما سبق ذكره فان المنافسة العالمية بين المنشات المتناظرة الموجودة في البلدان الغنية المتقدمة والنامية الفقيرة تدفع وبشكل عام الى زيادة الضغوطات المالية على المنشات الصناعية في البلدان المتقدمة وبالتالي حصول انخفاض حاد في الارباح الحدية التي تحققها المنشات الموجودة في هذه البلدان مما قد تولد ايضا مخاطر اضافية بالنسبة الى هذه المنشات منها مخاطر الحجز على الاموال ومخاطر الافلاس ونتيجة لمثل هذه الضغوطات المالية وبسبب تدني ربحية المشاريع والمنشات فان الرغبة تقل لدى هذه المنشات في منح الضمانات الى عمالها من خلال عقود العمل الداخلية والخارجية قصيرة او طويلة الاجل وهكذا واضافة الى ما سوف يحصل من تناقص في الارباح والريوع الاقتصادية وكنتيجة طبيعية للمنافسة التي سوف تجري على الصعيد العالمي والذي سوف تؤدي بطبيعة الحال الى اضعاف فعالية نقابات العمال من تنظيم العمل وتحديد الاجور . فان ما سوف نلحظه في المستقبل القريب هو رفع اية قيود احتكارية في سوق العمل كانت تمارسها النقابات العمالية في تحديد الاجور ومستويات الاستخدام .

ب - ظاهرة العولمة الاقتصادية واللامساواة الدخلية :ـ

بالرغم من الادوار التي سوف تلعبها ظاهرة العولمة الاقتصادية في اعادة هيكلة علاقات العمل والاستخدم فان هناك عوامل اخرى تتفاعل هي ايضا مع هذه الظاهرة ومثل هذه العوامل قد تلقى الدعم من هذه الظاهرة وقد تدعمها ايضا ، فمن بين تلك العوامل التي يمكن الاشارة اليها الجوانب التشريعية والتكنولوجيا التي سوف تحصل عليها تغيرات جذرية بل وتطورا مستمرا والتي سوف تعمل على احداث تغيرات ملحوظة في طبيعة الاجور في النظام الاقتصادي حيث ونتيجة لما سوف يحصل من استخدام واسع للتكنولوجيا فان الحاجة تزداد الى عمال بمهارات وبدرجات تعليم عالية ، اذ ونظرا لدخول النظام الالي المكثف الى مجالات العمل والانتاج فان الطلب على العمل سوف يزداد بالنسبة الى اولئك العاملين اللذين يتصفون

بدرجات تعليم عالية مما قد ينتج عنه زيادة في الاجور المدفوعة الى العمال المتعلمين تعليما عاليا هذا اضافة الى العمال الاكثر مهارة ، وهكذا ونتيجة لمثل هذه التغيرات فان رفاهية هؤلاء العاملين سوف تزداد في المجتمع نتيجة للزيادات التي قد تحصل على دخولهم الحقيقية التي يكتسبونها ويستلمونها امام ما قد يحصل من انخفاض في المستوى المعاشي بالنسبة الى العمال غير الماهرين ، لذا فان الدخول المتوزعة بين العاملين سوف تشهد تغيرات ملحوظة باتجاه المزيد من اللامساواة الدخلية .

من ملاحظة الوقائع الموجودة في البلدان الصناعية المتقدمة والتي يمكن وصفها بانها تمثل بؤرة ظاهرة العولمة الاقتصادية والتي يشهدها العالم في الوقت الحاضر ، فاننا نلاحظ ان النمو في معدلات الاجور الحقيقية تجري بانماط مختلفة ، ففي الوقت الذي تشهد الاجور الحقيقية للعاملين اللذين يقعون في ادنى السلم في توزيع الاجور انخفاضا واضحا فاننا نلاحظ ان الاجور الحقيقية للعمال في اعلى السلم تشهد ارتفاعا ملحوظا ، عليه يمكن القول ان الدول الاخرى التي تسير وفق المسيرة نفسها التي تسير عليها الدول الصناعية المتقدمة تكون النتائج والتغيرات التي سوف تنتظرها تصبح نفسها التي حصلت فيها ، وهكذا فان توزيع الدخول بين افراد المجتمع في عصر العولمة الاقتصادية يتجه نحو المزيد من اللامساواة بين الحدود الدنيا والحدود العليا .[٩]

بالنظر للاداء النسبي الاقل الذي يبديه العمال الاقل تعليما والاقل مهارة فان طلب اصحاب العمل في القطاع الخاص على هذه الاصناف من العمل يقل مقابل العرض الكبير نسبيا لهؤلاء ، لذا فان الاجور التي يتقاضونها سوف تقل ، ولكن ونتيجة للاداء الجيد الذي يمارسه العمال الاعلى تعليما والاكثر مهارة فان الطلب على هؤلاء سوف يزداد ، وبما ان عرض هؤلاء يكون قليلا نسبيا فان الاجور التي يتقاضونها تصبح اعلى وهكذا ونتيجة لهذين الاتجاهين اللذين يتباعدان عن بعضهما فان اللامساواة الدخلية سوف تزداد وتتوسع .

ج - اللااستقرارية في الوظائف :ـ

يمكن القول وببساطة ان تيار العولمة الاقتصادية سوف يضعف كثيرا من دور التنظيمات النقابية بسبب التغيرات والتحولات الجذرية التي سوف تحصل في البنيان الصناعي وذلك نتيجة لما قد يلحق بقطاع الورش الصناعية من ضعف وضمور والذي كانت النقابات العمالية تتمتع بنفوذ قوي فيها ، في حين وبما ان نسبة كبيرة من العمال سوف يتوجهون الى العمل في الوظائف الخدمية والتي تتصف فيها النقابات العمالية بنفوذ ضعيف ، فان دور النقابات العمالية في عصر العولمة الاقتصادية سوف يضعف تدريجيا .

في الفترة ما قبل تبلور عصر العولمة الاقتصادية فان صفة الوظائف التي كان يشغلها العمال تتصف بنوع من الاستقرارية والثبات ، ولكن وبعد ظهور بوادر عصر العولمة الاقتصادية فان العامل بدأ يتحرك من وظيفة الى اخرى ونراه لن يلتصق بوظيفة واحدة ، وهكذا فان الوظائف التي يشغلها العامل في عصر العولمة الاقتصادية سوف تنحو منحى اللااستقرارية وعدم الثبات ، ومثل هذه اللااستقرارية وعدم الثبات في الوظائف تمثل صفة الوظائف التي يشغلها هؤلاء العاملين اللذين كانو قد تسربوا في مجال التعليم قبل استكمالهم المرحلة الاعدادية في دراستهم او حتى بالنسبة الى اولئك العاملين اللذين قد استكملوا هذه المرحلة ايضا ، اما بالنسبة الى العمال الحاصلين على الشهادات الجامعية فان الوظائف التي سوف يشغلونها تتصف باستقرارية اكبر وثبات اعلى .[١٠]

بسبب التطورات الهيكلية التي سوف تحدث على بنيان علاقات العمل وطبيعة عرض العمل والطلب عليه فان جزءا كبيرا من العمال اللذين سوف يفقدون وظائفهم بدوام كامل فانهم يتوجهون الى شغل وظائف بدوام جزئي ، كما وان البعض من العمال اللذين لن يفقدوا وظائفهم الدائمية قد يتحولون الى العمل بدوام جزئي نتيجة زيادة عرض مثل هذه الوظائف وكذلك بسبب التبدلات التي قد تحصل على انماط العمل وطبيعتها والتي تنجم بالاساس من التغيرات الدراماتيكية التي سوف تحصل باستمرار وعلى الدوام على هيكلية علاقات العمل وعرض العمل والطلب عليه ، كما وان زيادة الاجور التي سوف يحصل عليها العمال الوقتيون من الوظائف الوقتية او من الوظائف بدوام جزئي يعكس جانبا اخر من هذا التحول في اللااستقرارية في الوظائف .

د - الاليات الجديدة في سوق العمل :ـ

يمكن الاعتماد على النماذج البسيطة في نظريات التجارة بخصوص تفسير المنافسة العالمية التي انتهت الى اتساع الهوة فيما بين الدخول والتي جاءت كنتيجة طبيعية مباشرة للاختلافات الموجودة فيما بين المستويات التعليمية ، كما وان انفتاح البلدان جميعها امام التجارة الخارجية واشتداد المنافسة فيما بين السلع المنتجة عالميا خاصة بعد ان اصبحت بلدان العالم الثالث اطرافا منافسة تلعب قوة تنافسية شديدة على الصعيد العالمي ، لذا فان هذه النتيجة قد اسهمت في حصول المزيد من التخصص في انتاج بعض الانواع من السلع التي تمتلك فيها تلك الدولة مزايا مقارنة في الانتاج .

تتصف البلدان النامية بوجود اعداد كبيرة من القوى العاملة ذات المهارات المتدنية ، في حين تقل وفي البلدان نفسها قوى عاملة تمتلك مهارات عالية ، اما في المقابل فان البلدان المتقدمة تتميز بوجود نسبة كبيرة من القوى العاملة الماهرة والتي هي في المتوسط قوى عاملة ذات درجة عالية من التعليم والتدريب ، وهكذا ونتيجة لهذه الصفات والمزايا فان البلدان النامية تصبح لها ميزة نسبية في انتاج تلك السلع التي تعتمد على استخدام القوى العاملة الاقل مهارة وبكثافة كبيرة ، اما البلدان المتقدمة فانها تمتلك مزايا نسبية كبيرة في انتاج تلك الانواع من السلع التي تحتاج الى قوى عاملة ماهرة وعلى درجة عالية من التدريب والتعليم ، عليه ونتيجة لذلك فان البلدان الاكثر تقدما سوف تميل الى استيراد تلك الانواع من السلع التي تحتاج في انتاجها كثافة عمالية ماهرة .[١١]

وهكذا ونتيجة لما سبق من تطورات دراماتيكية فان الانفتاح الاقتصادي لاية دولة على العالم الخارجي بتاثير العولمة الاقتصادية كفيل بظهور اليات جديدة بالنسبة الى تلك الدولة والتي تخص العلاقات التجارية مع غيرها من البلدان خصوصا طلبات الاستيراد التي تاتيها من البلدان المتقدمة والتي تتصف في الغالب بمتوسطات دخول فردية عالية على المنتجات الاقل كلفة والتي تقوم بانتاجها ، اذ ان مثل هذه الالية في تلك الدولة تسير على النسق نفسه بالنسبة الى البلدان النامية الاخرى التي تنفتح على العالم الخارجي الواحدة تلو الاخرى نتيجة هذه الظاهرة العالمية ومثل هذه الالية تنعكس لا محالة على اقتصاديات البلدان المتقدمة على اكثر من صعيد من ضمنها الزيادة الواضحة في عرض القوى العاملة الاقل مهارة وهذا ما سوف تعود بطبيعة الحال الى انخفاض الاجور التي سوف تدفع الى انخفاض اجور العمال الاقل مهارة في البلدان المتقدمة وهي بالتالي نتيجة طبيعية للمنافسة الحادة التي تبديها السلع المنتجة في البلدان الاقل نموا في اسواق الدول المتقدمة وذلك نتيجة تكاليف الانتاج المنخفضة بتاثير انخفاض تكلفة العمل ما دامت الاجور المدفوعة الى العمال الاقل مهارة هي قليلة في تلك البلدان مما تسمح لها بعرض منتجاتها الاقل كلفة باسعار متدنية لذا فان البلدان المتقدمة ومن اجل حماية صناعاتها المماثلة تضطر الى تقليل الاجور المدفوعة الى العمال

الاقل مهارة في بلدانها لتماثل تلك الاجور المدفوعة الى انماط العمل نفسها في البلدان النامية او تقترب منها وهكذا ونتيجة لهذه الاليات الجديدة التي سوف تخلقها ظاهرة العولمة الاقتصادية فان اللامساواة الدخلية في البلدان المتقدمة بين انماط العمل سوف تزداد وتتسع مع زيادة الانفتاح الاقتصادي ومع ترسخ ظاهرة العولمة الاقتصادية .[١٢]

هـ - نمو التجارة العالمية :ـ

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فان التجارة العالمية قد نمت بصورة اسرع من نمو الناتج العالمي ، اذ ان الناتج العالمي الذي يتساوى مع الدخل المتحقق على الصعيد العالمي قد ازداد وخلال فترة خمسين سنة الماضية بحوالي ستة اضعاف ، الا ان التجارة العالمية قد ازدادت خلال الفترة نفسها بمقدار اثنتا عشرة مرة وهكذا ازدادت نسبة مساهمة النشاط التجاري في تحقيق اجمالي الانشطة الاقتصادية في بلدان العالم ، كما وان مقياس اهمية التجارة العالمية في الاقتصاد الوطني هو حاصل جمع الاستيرادات والصادرات مقسوما على الناتج المحلي الاجمالي ، كما وان هذه النسبة يطلق عليها (درجة الانفتاح الاقتصادي) :ـ

درجة الانفتاح الاقتصادي =الاستيرادات + الصادرات / الناتج المحلي الاجمالي

كما ويمكن القول ان درجة الانفتاح الاقتصادي لا تعد مؤشرا يمكن من خلالها التعبير عن السياسات التجارية التي ينتهجها بلد معين اذ ان البلدان التي تسجل درجات عالية من الانفتاح الاقتصادي ليست بالضرورة هي تلك البلدان التي تسجل تجارة مقايضة اقل والتي تعد احد الاحتمالات التي يمكن الركون اليها في مقياس درجة الانفتاح العالية للاقتصادات المختلفة ، كما وان هناك حقيقة اخرى لا بد من ذكرها هنا وهي ان الحجوم الكبيرة للاقتصادات في بعض البلدان تجعلها اقل اعتمادا على الخارج كون العديد من المنشات العاملة فيها يمكنها ان تصل الى الحجم الامثل للانتاج دونما حاجة الى بيع منتجاتها في الاسواق الخارجية ، في حين ان درجة الانفتاح الاقتصادي تكون كبيرة في البلدان الاصغر والاقل حجما .

تشير درجة الانفتاح الاقتصادي في الولايات المتحدة الامريكية ان هذا الانفتاح كان بحوالي (١٥%) في عام (١٨٩٠) ، وهكذا نلاحظ ان درجة الانفتاح الاقتصادي في هذا البلد كان كبيرا في نهاية القرن التاسع عشر وذلك بسبب زيادة حجم التبادل التجاري للولايات المتحدة الامريكية مع بقية العالم الخارجي اثر سلسلة من الاختراعات التكنولوجية التي تمت الاستفادة منها في المجالات التطبيقية ، فعلى سبيل المثال ساهم السلك البرقي العابر للاطلسي في عام ١٨٦٠ في زيادة تدفق المعلومات بين الاسواق الواقعة على جانبي المحيط الاطلسي ، وكذلك الحال فان التحسينات الكبيرة التي تم اجراؤها على حركة السفن الجوالة والملاحة البحرية في المحيطات والفعاليات التي مارستها البحرية البريطانية في مكافحة القرصنة البحرية مهدت الطريق امام التجارة العالمية وزادت في تناميها وسلامة وصولها عبر البحار والمحيطات وقد ساعد في ذلك قيام العديد من البلدان ببناء خطوط للسكك الحديد ، وهكذا فان

ما تم تامينه من الامان والسلامة في حركة النقل البحري والبري ساعد كثيرا في زيادة النشاط التجاري على الصعيد العالمي ، الا ان الحربين العالميتين الاولى والثانية والازمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينات في القرن العشرين سببت في قطع الكثير من العلاقات الاقتصادية الدولية والتي كانت قد بدات بالنهوض قبل هذه الاحداث ، اذ ان اسباب قطع هذه العلاقات الاقتصادية تعود في جزء منها الى الاسباب الاستراتيجية والعسكرية والتي طفت الى السطح اثناء تلك الحروب التي اشتعلت في حينها ، اما الجزء الاخر فانه يتم تبريره لاجل حماية الصناعات الوطنية في تلك البلدان من منافسة السلع الصناعية المستوردة من الخارج في الفترة التي دامت فيها الازمة الاقتصادية حيث وفي تلك الفترة تم فرض تعريفات طمرطية كبيرة وكذلك تم فرض ضرائب عالية على الاستيراد واعتمد نظام الحصص على نطاق واسع ومثل هذه الاجراءات قد تم اعتمادها من قبل معظم البلدان في العالم اثناء تلك الفترات ، الا ان هذه الاجراءات قد اضرت كثيرا بالاقتصاد العالمي ، اذ انهارت بسببها الصناعات التي كانت تعتمد في تصريف منتجاتها في الاسواق الخارجية ما دامت هذه الاسواق اصبحت شبه مقفلة امام منتجاتها الصناعية خلال تلك الفترات ، لذا فان الصادرات العالمية الاجمالية تقلصت في تلك الاثناء بشكل ملحوظ وهبطت معدلات النمو في التجارة الخارجية لذا فقد تقهقرت العلاقات الاقتصادية الدولية بين معظم البلدان خلال تلك الفترة وعادت تلك العلاقات الى ما كانت عليها في القرن التاسع عشر .

لقد ازدادت الاهمية النسبية للعلاقات التجارية فيما بين البلدان المختلفة وبشكل ملحوظ كما وقد ساهمت التجارة بالسلع الصناعية والزراعية والمواد الاولية في هذه الزيادة الحاصلة في الاهمية النسبية للعلاقات التجارية وبعد التطورات التكنولوجية التي حدثت في الفترة الاخيرة فقد سجلت التجارة بالمعدات والاجهزة اهمية نسبية اكبر في اجمالي التجارة العالمية وكنتيجة لذلك فان المنافسة بين السلع الصناعية اصبحت عالمية خاصة بعد ان ازدادت صادرات الدول الى الخارج ، فعلى سبيل المثال فان نسبة الصادرات الامريكية الى الناتج المحلي الاجمالي لها تبلغ حاليا حوالي (٢٥%) ، كما وقد نمت الصادرات العالمية الى الناتج المحلي من (٨,٩%) الى (٣١%) خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٩٠) ، وهكذا فان اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية قد تكامل مع الاقتصاد العالمي بشكل ملحوظ .[١٣]

و- حركة العناصر الانتاجية :-

إن ثمرة العولمة الاقتصادية هي حصيلة مسيرة طويلة من الجهود والمحاولات وقد كانت هذه الجهود والمحاولات تجري في الماضي البعيد والقريب وتصب في خدمة تحقيق العولمة الاقتصادية من خلال موجات كانت تصعد وتقوى ثم تهدا واحيانا تخفت وهكذا فان البشرية كانت تخطو خطوات حثيثة نحو تحقيق العولمة الاقتصادية حيث لمسنا انه وفي بعض الفترات الزمنية كان يتم اطلاق العنان لحركة العناصر الانتاجية مثل عنصر العمل وراس المال

،حيث كانت البلدان وفي فترات زمنية معينة تعتمد سياسة الباب المفتوحة لقبول المهاجرين الجدد ،وقد تلخصت هذه السياسة بما كانت تمنحها تلك الدولة من جوازات السفر وتاشيرات الهجرة وعقود العمل ، كما وان حركة راس المال والمتمثلة بحركة الموجودات الورقية مثل الاسهم والسندات والعملات الورقية والحسابات المصرفية وكذلك الحال التدفقات الراسمالية المتمثلة بالموجودات الحقيقية ومؤسسات الاعمال والاستثمار الاجنبي المباشر والمتمثل بالمشتريات الخاصة بالاراضي ومؤسسات الاعمال وغيرها وشهدت هي الاخرى وفي الماضي القريب حركة دائبة والتي فتحت افاقا واسعة لاقامة اوثق العلاقات الاقتصادية بين بلدان مختلفة في العالم ، وبما ان الاساس الذي يبنى عليه الاستثمار في اي بلد يتلخص بالاساس في الادخارات الوطنية ، فان الاستثمار الاجمالي في اي بلد ينخفض في حالة ما اذا كان الادخار القومي منخفضا ولكن وفي ظل الانفتاح الاقتصادي وانسيابية حركة راس المال والتدفقات الراسمالية ، فان عنصر العمل يتدفق واستنادا الى معدلات العائد على الاستثمار الى مناطق ودول اخرى يشح فيه الادخار الوطني حيث ان الاستثمار الاجنبي المباشر يسد ذلك الفراغ ، اذ ان المستثمر الاجنبي فيما لو كان مستعدا ان يتعاطى المخاطرة فانه قد يقبل الاستثمار في الدول الاقل نموا اذا كانت معدلات العائد على ذلك الاستثمار عاليا .

في نهاية القرن التاسع عشر كانت حركة راس المال تعود في جزء منه الى عمليات التحسين نفسها والتي كانت تجري على التكنولوجيا ، اذ ان هذه التحسينات المستمرة على التكنولوجيا قد اسهمت في زيادة التدفقات الراسمالية ، فعلى سبيل المثال في عام(١٨٦٦) ساهم اول سلك عابر للاطلسي في ربط مدينة نيويورك في الولايات المتحدة الامريكية مع اكبر سوق عالمية في العالم انذاك والتي كانت تتمثل بسوق لندن المالية وقد كانت نتيجة هذا الربط تقليل الوقت الازم للحصول على المعلومات في هذه السوق وتحقيق النتائج المتوخاة عن هذه المعلومات اذ كانت المعلومات اليومية بين السوقين تصل خلال اليوم نفسه بدلا من الحاجة الى ثلاثة اسابيع لوصولها وهكذا فقد تقلصت الفجوة الموجودة بين اسعار الفائدة واسعار الموجودات الاخرى بين سوق نيويورك وسوق لندن بصورة كبيرة جـــدا.

لقد ازدادت التدفقات الراسمالية في نهاية القرن التاسع عشر نتيجة الطلبات الكبيرة على راس المال في امريكا الشمالية اذ ان هذه المنطقة تشهد نهوضا صناعيا كبيرا خلال تلك الفترة وكذلك الحال فقد ازداد الطلب على راس المال في بريطانيا والدول الاوروبية الصناعية الاخرى التي كانت تمتلك مستعمرات لها خارج اوروثا ، اذ ان هذه البلدان كانت تستثمر وفي الوقت نفسه رساميل كبيرة في مستعمراتها في مجال التعدين ، وفي الوقت نفسه فان النمو الحاصل في مؤسسات الاسواق المالية مثل (Wall Street) التي تخص تبادل الاسهم والسندات والبضائع قد ساعدت على نمو اسواق رأس المال وساهمت في زيادة التدفقات الراسمالية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، ففي تلك الاثناء كانت بريطانيا العظمى المصدرة الرئيسة لرأس المال الى بقية انحاء العالم اذ كانت بريطانيا تصدر

سنويا من(٥%) الى (١٠%) من ناتجها المحلي الاجمالي الى اسواق رأس المال في العالم ، الا ان التدفقات الرأسمالية بدأت بالانحسار اثناء الحرب العالمية الاولى والثانية واثناء فترة الكساد العظيم حيث بدأت الدول الصناعية تفرض قيودا على التدفقات الراسمالية خلال فترة العشرينات من القرن العشرين وهكذا فان حركة عنصر رأس المال لم تشهد انتعاشا منذ ذلك الوقت لحين السبعينات والثمانينات من القرن نفسه .[١٤]

كانت هناك أربعة اختلافات ميزت التدفقات الراسمالية في نهاية القرن العشرين عن تلك التدفقات الراسمالية التي حصلت في نهاية القرن التاسع عشر ، حيث تمثل الاختلاف الاول بوجود اعداد كبيرة من الادوات المالية في نهاية القرن العشرين قياسا الى ما كانت عليها قبل قرن مضى ، كما وان هذه الادوات المالية قد توفرت بالنسبة الى جميع مستويات الدخول وهي في الحقيقة ادوات معقدة في الوقت الحاضر ومصممة اصلا لتحقيق اهداف محددة وفي اضيق الحدود ، ومثل هذه الادوات تعد بطبيعة الحال انعكاسا طبيعيا للابتكارات التي ابتدعتها السوق المالية من اجل مواجهة الطلبات الجديدة والتي افرزتها ظاهرة العولمة الاقتصادية بعد ان اصبحت الاقتصادات الوطنية اكثر انفتاحا امام غيرها من الاقتصادات ، وهكذا فاننا اذا ما عدنا الى الماضي القريب فاننا نلاحظ انه وفي فترة التحول من القرن التاسع عشر الى القرن العشرين فان الادوات المالية الموجودة في تلك الفترة لم تكن تتعدى سوى عدة مئات من الاسهم ضمن قائمة الاسهم وكذلك الحال فان اعداد السندات المباعة والمشتراة في تلك الفترة كانت قليلة من حيث العدد اذ لم تتعد هي ايضا عن عدة مئات من السندات وثانيا وبالارتباط مع النقطة الاولى فان التدفقات الراسمالية الحالية متشابهة رغم اختلاف البلدان المصدرة لها ، كما وان التدفقات الراسمالية التي تتحرك عالميا هي كبيرة جدا من حيث العدد ، كما وان اقيامها كبيرة ايضا اذ وبموجب البيانات الصادرة من بنك الاسكان العالمي في جنيف فان معاملات التبادل الخارجي اليومي وفي عام (١٩٩٥) قد وصل الى حوالي (١,٢) تريليون دولار في وقت لم تتعد هذه المعاملات في عام (١٩٧٣) سوى عن (١,٥) بليون دولار ، حيث وبالاضافة الى معاملات التبادل الخارجي العابرة للحدود والتي تمثلت بمشتريات ومبيعات الاسهم والسندات من قبل المؤسسات والمستثمرين من رجال الاعمال هي مشتريات ومبيعات ازدادت صفقاتها بشكل هائل جدا ، كما وان الزيادة في المعاملات المالية المتمثلة بعمليات تبادل العملات ترتبط بالعامل الثالث ، اذ ان العالم كان يعتمد في السابق على معدلات تبادل ثابتة وضعت مقاييسها واسسها في عام (١٩٩٠) ، اذ كان ذلك يعني ان المخاطرة كانت معدومة او قليلة في حالة الاستثمار الاجنبي لضياع الاموال كنتيجة لانخفاض قيمة العملة الاجنبية ولكن على خلاف ذلك الوضع فان الحماية من مخاطرة معدل التبادل يعتبر المحدد الرئيسي في الاسواق المالية العالمية في الوقت الحاضر ، كما وان هذه المخاطرة تعد الاساس الرئيسي في تحقيق مقادير معينة من المعاملات اليومية في الاسواق المالية العالمية ، اما النقطة الرئيسية الرابعة فانها تتلخص في تكاليف المعاملات

المالية الاجنبية والتي تشهد في الوقت الحاضر اتجاها نزوليا ، اذ ان الاقتصاديين يشيرون الى نمط من التكاليف يخص تكاليف الحصول على المعلومات السوقية وكذلك الحال فان هؤلاء يشيرون ايضا الى المفاوضات التي تجري بخصوص تحقيق الانفاق والقيام بالاعمال التي من شانها التاثير على الاتفاقات المعقودة فيما لو كانت هذه الاعمال والممارسات ضرورية ومثل هذه التكاليف يطلق عليها تكاليف المعاملات والتي تشكل بطبيعة الحال البنود الرئيسية من التكاليف التي تتحملها مؤسسات الاعمال فيما لو كانت الشركات التي نعنيها هي شركات وطنية صرفة او انها شركات تعمل في ظل السوق العالمية وفي ظل الثقافات والقوانين واللغات المختلفة ، حيث ان تكاليف المعاملات في الغالب تكون اكبر في الاسواق العالمية عما هي عليها في الاسواق الوطنية ، اما في الوقت الحاضر فان التكاليف القليلة لاجراء المعاملات بالنسبة للاستثمار الاجنبي توحي بان اجراء مثل هذه المعاملات تكون اقل كلفة لنقل وتحريك راس المال عبر الحدود الدولية مع ما تمت من محاولات لاعادة تنظيم السيطرة الراسمالية خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين ، كما وقد ساهمت في هذا الاتجاه ايضا التكاليف المنخفضة للمعلومات والتي تتضمن بالاصل تكاليف الحصول على المعلومات والتفاوض بشان شروط الحصول على المعلومات والتبادل السوقي والاتفاقات المبرمة بشان التدفقات الراسمالية فيما بين البلدان المختلفة .[١٥]

في بعض الاحيان تكون هناك تحركات سريعة للراسمال المالي الى داخل او خارج الاسواق الوطنية للبلدان المختلفة ومثل هذه التحركات السريعة تعد بطبيعة الحال صيغة جديدة من صيغ الاقتصاد العالمي .

ثالثا - الترتيبات الجديدة في سوق العمل :ـ

أ- ضمور التنظيمات النقابية :ـ

بعد أن يتعاظم دور العولمة الاقتصادية وبعد ان تترسخ جذورها فان بعضا من الاليات التي تفرزها هذه الظاهرة الاقتصادية تقود الى اضعاف دور الاتحادات النقابية من بينها المنافسة الشديدة والتي سوف يشهد العالم تعاظمها سواء اكانت هذه المنافسة تجري على الصعيد الوطني ام على الصعيد العالمي ، وهي نتيجة تؤدي بطبيعة الحال الى ممارسة ضغوطات اكبر على المدراء والتي تنتهي الى عدم قبول هؤلاء لحالات (اللاكفاءة) او الكفاءة المتدنية لمنشاتهم ، وبمعنى اخر فان تعاظم دور المنافسة سوف يؤدي الى زيادة التمسك بمبدأ معظمة الارباح التي تنشدها المنشات فيما تضعف الاهداف الاخرى غير هدف الربح والتي قد تنساق ورائها العديد من المنشات الاخرى مثل هدف معظمة النمو والتراخي الاداري ونتيجة لذلك فان المدراء واصحاب المشاريع سوف يتحررون من اية قيود تعرقل تحركاتهم وانهم سوف يتحولون بطبيعة الحال في مفاوضاتهم مع قادة الاتحادات النقابية عن بحث

مسائل تجري بخصوص اجور العمال وبالتحديد رفعها وخاصة اذا كانت هذه المفاوضات تجري على حساب معظمة الارباح وهذا ما سوف يقود الى حصول المنشات على حصة اكبر من الارباح ، كما وان هذه النتيجة سوف يقبلها العمال اللذين يعملون لدى تلك المنشات ما دامت هناك منافسة قوية تجري على الصعيد العالمي وهي التي تفرض هذه الحالة التي لايمكن تجاوزها والتي تؤدي بطبيعة الحال الى اضعاف دور النقابات العمالية مما قد تضعف من مطالبتها بحصول مكاسب معينة للعمال وبالتالي فان حصة الريوع التي يمكن ان يحصل عليها العمال سوف تقل ، ومثل هذه النتيجة سوف تضع قيودا اضافية امام عمل هذه النقابات كي لا تستطيع تنظيم العلاقة فيما بين اصحاب العمل والعمال على نحو سلس في العديد من المصانع الاخرى .

إن الميكانيكية الثابتة بل والمباشرة والتي احتلت مساحة معينة في الاقتصاد العالمي تتمثل بدخول او التخوف من دخول المنشات الاجنبية المنافسة كونها تساهم في خلق الضغوطات التي تدفع بمستويات الاسعار والارباح ومن ثم اجور العمال لتميل نحو الهبوط ، كما وان التنظيمات النقابية سوف تدرك ان المكاسب المتحققة عن تنظيمات العمل سوف تصبح منخفضة او قليلة قياسا الى تكاليف التنظيم التي تتحملها النقابات العمالية وهكذا فاننا نلاحظ علاقة سلبية متوقعة فيما بين التنظيمات النقابية والعولمة الاقتصادية .

ب- طبيعة عقود العمل في ظل العولمة الاقتصادية :ـ

تمارس العولمة الاقتصادية ادوارا فعالة في بلورة صيغ جديدة من عقود العمل، حيث وفي الفترة ما قبل تبلور ظاهرة العولمة الاقتصادية فان معظم ترتيبات عقو العمل بين اصحاب العمل والعاملين كانت تجري من خلال الاشراف المباشر للاتحادات النقابية ولكن وبعد ان تبلورت هذه الظاهرة كليا فان عقود العمل اصبحت تجري داخليا وبصورة مباشرة فيما بين اصحاب العمل والعمال انفسهم من دون سيطرة واشراف الاتحادات النقابية العمالية .

بما ان العولمة الاقتصادية تفرز بيئة المنافسة وتشرع ابوابها على الصعيد العالمي فان المنشات ونتيجة لذلك تتوقف عن منح الضمانات التي كانت تمنحها الى العاملين اللذين يعملون لديها او تخفف من منح هذه الضمانات على اقل تقدير ، كما وان هذه المنافسة يمكن لها ان تؤثر في تخفيض معدلات اجور العاملين وذلك من خلال الية اضعاف دور النقابات التي لا يمكن لها ان تفرض اجورا ثابتة وعقود عمل ثابتة ، لذا وبما ان معظم العمال يميلون الى امتلاك شعور يمنحهم الضمان بان المنشاة التي يعملون فيها سوف لن تتخلى عن خدماتهم وانها سوف تحقق ما يرغبون فيه من حصولهم على اجور ثابتة ، لذا ونتيجة لذلك فان المساومة التي قد تجري بين اصحاب العمل والعمال تدفع بالعمال ان يقبلوا بعقود عمل تؤمن لهم اجور اقل لكنها ثابتة ، وهكذا فان هذه المنافسة قد تؤدي في نهاية المطاف الى تقليل معدلات الاجور التي يحصل عليها هؤلاء العمال وهي ترتيبات سوف تسعد بطبيعة الحال

المنشات ما دامت هذه المنشات تكون راغبة في ابرام مثل هذه العقود كونها تصب في خدمة اهدافها اذ انها تنتهي الى تقليل تكاليف العمل من ناحية والى تحقيق نمط من الاستقرارية في الدخول المتحققة لها والتي قد تبعدها عن التقلبات التي قد تحصل في هذا المجال .

أن العولمة الاقتصادية سوف تفرض واقعا جديدا بالنسبة الى المنشات المختلفة، إذ أنها وبسبب قوة منافسة الشركات الاجنبية فانها سوف تضطر الى تقليل ما كانت تقوم بها من تامين الضمان الكافي للعاملين اللذين يعملون لديها ، كما وان المنافسة القوية التي سوف تاتيها من كل الاطراف تجعلها اقل قدرة وقوة في فرض سيطرتها على السوق ، ومثل هذا الواقع يمكن ان يسبب في ظهور مصاعب مالية بالنسبة اليها ، لذا فان قيامها بمنح الضمانات للعاملين اللذين يعملون لديها تجعل من الصعوبات المالية اشد واخطر عليها خاصة اذا كانت هذه المصاعب المالية تنذر بوقوع الافلاس ، لذا فان المنشات وفي عصر العولمة الاقتصادية لا بد لها ان تفتش عن عقود عمل ملائمة تقيها من هذه المخاطر ومثل هذه العقود سوف تقلل من منح الضمانات التي قد تمنح الى العاملين ، ومن ناحية اخرى فان المنشات سوف تفضل دفع الاجور الى العاملين بمرونة اكبر حتى وان كانت الاجور التي تدفعها الى العاملين لديها هي عالية في فترة زمنية معينة ، ومن ناحية اخرى فان ترسخ ظاهرة العولمة الاقتصادية سوف تقلل من شان اتفاقات الضمان والحماية التي سوف تحصل بين المنشات والعمال خاصة اذا كانت هذه الاتفاقات تجري تحت تاثير ضغوطات خارجية او ضغوطات من طرف ثالث .

ج- طبيعة استخدام القوى العاملة :ـ

بعد ترسخ ظاهرة العولمة الاقتصادية فان طبيعة استخدام القوى العاملة سوف تنحو منحى استخدام العمال المؤقتين ، اذ ان الاعتماد الكبير على العمال المؤقتين سوف تجعل من المنشات في وضع مرن للتعامل مع المستجدات والصدمات العابرة في ظل الابتعاد عن التنظيمات النقابية ما دام البحث عن التمثيل النقابي يتلخص في الاساس في الرغبة لتحقيق الاستقرارية في الاستخدام اذ ان المحاكم سوف تعمل في المستقبل لوضع حد معين لحالات الفصل من العمل وحسم خلافات العمل فيما بين العمال واصحاب العمل ومثل هذه التحولات سوف تساهم ايضا في اضعاف دور التنظيمات النقابية وتقلل ايضا من الحاجة الى مثل هذه التنظيمات يمكن ان تكون العولمة الاقتصادية مفيدة للبلدان النامية في بعض اوجهها اذ انها سوف تفتح مجالات اوسع لتنمية وتطوير بعض الانواع من السلع التي تمتاز بمزايا نسبية ومقارنة مع البلدان المتقدمة مادامت الحرية التجارية التي دعمتها ظاهرة العولمة الاقتصادية فتحت افاقا واسعة امام البلدان النامية في تصريف سلعها في البلدان الصناعية المتقدمة مثل صناعة الاحذية والملبوسات والصناعات النسيجية وانماط صناعية مشابهة اخرى .

رابعا:ـ التجارة العالمية في عصر العولمة الاقتصادية :ـ

أ- السوق التجارية العالمية :ـ

تقدم شبكات الانترنيت والاتصالات الفضائية خدمات لا حصر لها ، اذ ان المعلومات المتاحة في الاسواق المختلفة تنتقل عبر الاثير بسرعة فائقة وتتوزع على جميع انحاء العالم وهكذا فان الاسعار تتحرك وتتغير في ظل تاثيرات متغيرات الاسواق جميعها في جميع انحاء العالم من خلال التفاعل الموجود بين هذه الاسواق والتاثيرات المتبادلة بينها ، الا ان ذلك لا يعني ان الاسعار في الوقت الحاضر هي متماثلة بالنسبة للسلعة نفسها اذ ان هناك عوامل اخرى عديدة تؤثر على مستويات الاسعار منها على سبيل المثال طبيعة المجتمعات والسلوك الاقتصادي ومستوى الطلب والمستوى المعاشي ومستويات الدخول التي تختلف من دولة الى اخرى .[١٥]

إن معظم الدول الصناعية التي تتمتع بدخول عالية نجدها لا تمنح سوى حوافز قليلة لاستيراد السلع المصنعة ومثل هذه الحوافز ان وجدت فانها تقتصر على بعض السلع والمواد المصنعة مثل المواد الطبية والغذائية والنسيجية ومواد الزينة ، وكقاعدة عامة فان تعريفات الاستيراد تكون منخفضة كما وان اساليب الحماية الاخرى هي غير شائعة ايضا ، اما بخصوص قوانين القيود التجارية فان مثل هذه القوانين كانت نتيجة لما حصلت من اجراءات منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية والتي كانت البلدان في معظمها ترمي الى تخفيف تلك القيود والتي املتها ظروف الحربين العالميتين الاولى والثانية وفترة الكساد العظيم الذي اصاب البلدان الراسمالية الصناعية المتقدمة وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية ، غير ان القيود المفروضة على التجارة الخارجية بقيت معمولة من قبل معظم البلدان الاخرى والتي انعكست على سياساتها التجارية ، كما وان هذه السياسات تضمنت قضايا حساسة للغاية مثل شروط العمل والسياسات البيئية والقيود على الاستثمار واجراءات اخرى مثل الدعم الحكومي لبعض الانواع من الصناعات الخاصة والتي ترى الحكومات الضرورة في اقامتها ودعمها وابعاد المنافسة الاجنبية عنها داخل اراضي بلدانها وذلك من خلال منع استيراد سلع مشابهة لانتاج تلك الصناعات ، وهكذا فان هذه القيود التي فرضتها تلك الحكومات وضعت قيودا معينة امام تطور التجارة العالمية .[١٦]

أما بخصوص المفاوضات المتعلقة بالقضايا التجارية فيما بين البلدان المتخلفة فان هذه المفاوضات قد تكون صعبة في وقتنا الحاضر بالنظر الى تعقيدات الاحكام والقوانين ما دامت البلدان في معظمها تحترم القوانين الصادرة وتحترم ايضا العناصر الاساسية التي تحكم سياساتها الوطنية ، ومن ناحية اخرى فان تخفيف القيود على التجارة من قبل بلد معين لابد ان يقابله تخفيف مقابل من البلد الثاني ، فعلى سبيل المثال فان التقليل من ضرائب الاستيراد يكون امرا في غاية البساطة على وجه الخصوص فيما لو اقدمت الدول الاخرى على مثل هذا التقليل من ضرائب الاستيراد ، وحينما تفتح البلدان اسواقها على نحو متناسق ومن خلال

التزامن مع اجراءات التقليل من ضرائب الاستيراد وهكذا فان من الصعوبة بمكان ان نلاحظ تناسقا من هذا القبيل في تغيير وتبديل مؤشرات العمل واحكام الاستثمار اذ ان بعضا من البلدان تشعر ان التاثيرات الاجنبية التي تتحرك في هذا الاتجاه سوف تقوض سلطة وسيادة البلدان المستقلة ، ومهما يكن من امر فان التقليل من القيود التي تفرضها سياسات الحماية التجارية والتي تمارسها البلدان المختلفة من شانها ان تعمق من التكامل الاقتصادي بين البلدان المختلفة الا ان مثل هذا التوجه يثير الكثير من التساؤلات لدى البعض لذا فان هذه القضايا تحتل مساحة واسعة من الحوار الدائر بين البلدان المختلفة خاصة ما يتعلق بقضايا التجارة الخارجية والاستثمار كما وان البلدان الصغيرة تحاول ان تحسن من الشروط والمقاييس التي تضعها البلدان الكبيرة خاصة تلك الشروط التي تتعلق بمتغيرات الانشطة الاقتصادية والتي باتت العولمة الاقتصادية تدعم مواقف البيلدان الصغيرة حيث ان هذا الموقف الجديد تقيد السياسات التي تعتمدها البلدان الكبيرة مما تجعلها اقل قوة في السيطرة قياسا بما كانت عليها في الماضي القريب والبعيد ، لذا فان الحوار العالمي الجديد بخصوص هذه القضايا هو تجربة جديدة استجدتها الاوضاع الحالية بعد ان تجسدت ظاهرة العولمة الاقتصادية .

ب- دور المنظمات العالمية في تعميق التكامل الاقتصادي العالمي :ـ

بادرت الدول الراسمالية الصناعية المتقدمة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وبمساندة حلفائها الغربيين بانشاء عدد من المنظمات العالمية لتمارس نشاطا فعالا يمكن من خلالها العمل على المحافظة على استقرار الاوضاع الاقتصادية والسياسية في العالم ، الا ان المخططين اللذين خططوا لانشاء هذه المنظمات لم يكونوا يتصورون التحديات والقضايا التي سوف يواجهونها بخصوص المتغيرات الاقتصادية العالمية على مدى الخمسين سنة الماضية ، لذا فان القائمين على هذه المنظمات منحوا مرونة كافية لمؤسساتهم لمواجهة المتغيرات المستجدة في الاقتصاد العالمي .[١٧]

لقد ساهمت المنظمات العالمية وعلى راسها منظمة الامم المتحدة والمنظمات العالمية الاخرى مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية التي انبثقت من منظمة (الطات) في التاثير على المتغيرات الاقتصادية العالمية . اذ ان القائمين على هذه المنظمات لا يدخرون جهدا من اجل العمل على تثبيت الاحكام والقواعد التي تحكم المنظمات بهدف توجيهها لخدمة الاقتصاد العالمي من خلال الامكانات والادوات التي تمتلكها هذه المنظمات ، فعلى سبيل المثال فان منظمة صندوق النقد الدولي كانت تهدف الى توجيه المصادر النقدية المتاحة لديها الى تلك المناطق في العالم التي تعاني من ازمات نقدية ، اذ ان هذه المنظمة لعبت دورا رياديا في مساعدة الدول من اجل استعادة استقرارها وكي تجنيها من المزيد من الازمات واحيانا جعلها

تكتسب المناعة كي لا تتاثر بازمات نقدية حينما تحصل هذه الازمات كما حلت بدول جنوب شرقي اسيا ، اذ ساهمت هذه المنظمة في لجم الازمة النقدية في تلك المنطقة.[١٨]

إن جميع المنظمات التي نحن بصددها لها هيكلية خاصة بها وتدار من قبل مجموعة من الحكومات تتمتع بنفوذ قوي وحيث تاتي الولايات المتحدة الامريكية على راس القائمة وتليها الدول الصناعية الكبيرة وبدرجات مختلفة وبسبب هذا الواقع فان هناك العديد من الدول تعتقد انها خارج دائرة اتخاذ القرار في هذه المنظمات ، وفي الوقت الذي يدعي او يعتقد البعض ان الولايات المتحدة الامريكية تسيطر فعليا على هذه المنظمات وتديرها فان الامريكين يردون على هذه المواقف ويدعون ان هذه المنظمات هي التي كبلت ايدي امريكا وقيدت حركتها ، ولكن مها يكن من امر فان هذه المنظمات تمثل في الواقع محاولة جدية لتحقيق نمط معين من القواعد المقبولة تخص التجارة العالمية كما وان هذه المنظمات تتعامل مع الاضطرابات المحتملة قبل ان تنتقل عبر الحدود الدولية وقبل ان تنتشر عالميا ومنعها من ان تصبح مشكلات عويصة تستعصي ايجاد حلول مناسبة لها ، واخيرا فاننا نستطيع ان نقول ان هذه المنظمات تمثل في الواقع عناصر جديدة في الاقتصاد .[١٩]

ج- مزايا ومكاسب التجارة العالمية في عصر العولمة :ـ

إن الاتفاقات التي تعقد فيما بين البلدان بخصوص القضايا التجارية هي ليست جديدة فيما بين البلدان ، فعلى سبيل المثال كانت هناك اتفاقات ثنائية بين دولتين او حتى اتفاقات جماعية بين مجموعة من الدول ، وحرى بالقول ان معظم هذه المحاولات كانت ولا زالت تخص وفي اغلب اوجهها حرية التبادل التجاري ومن ناحية اخرى فان بعضا من الدول تمنح الدول الاخرى صفة الدول الاكثر رعاية او الاكثر حظوة في التعامل التجاري ، الا ان الجديد في الوقت الحاضر هو زيادة عدد اتفاقات التمييز التجاري بين البلدان خاصة منذ تسعينيات القرن العشرين .

تأتي أهمية التجارة الخارجية وضرورتها من المنافع المتحققة من وراء التجارة الخارجية ، اذ ان التحليل الاقتصادي يظهر بوضوح ان منافع التجارة الخارجية تفوق تكاليفها .

إن معظم الاقتصاديين يؤيدون فكرة الحرية التجارية ويدعمون زيادة المبادلات التجارية بين البلدان المختلفة وهكذا فاننا لن نلاحظ من بين الاقتصاديين من يؤيدون فكرة غلق الحدود امام المبادلات التجارية الا قلة قليلة جدا .

تفيد التجارة العالمية الاقتصادات القومية جميعها ولكن ليست بالضرورة ان تكون هذه التجارة مفيدة بالنسبة الى الافراد جميعها اذ ان العاملين في بعض المنشات التي تتصف بكفاءة انتاج متدنية والتي لا تقدر على منافسة غيرها من المنشات خارج حدود بلدانها يمكن لهم ان يفقدوا وظائفهم جراء ضغوطات المنافسة الخارجية ، عليه فان هؤلاء يضطرون الى البحث عن وظائف جديدة وقد تكون اجور الوظائف الجديدة اقل ولكن في النهاية فان المستهلكين يدفعون اسعارا اقل للبضائع التي يشترونها .

إن زيادة المخاوف بشان الاقتصاد العالمي قد ضاعفت من مخاوف الناس اللذين يشعرون بالموجة العارمة لتيار التغيرات التي قد تحصل على الاقتصاد العالمي ، فالعديد من الاشخاص يشعرون بالخوف اذ ان الاجور في الولايات المتحدة الامريكية يمكن لها ان تنخفض من خلال المساومة التي قد يبديها العاملون في البلدان الاخرى التي يتسم مستوى الاجور فيها بالانخفاض قياسا الى الاجور في الولايات المتحدة الامريكية ، كما ويعتقد العاملون في الولايات المتحدة الامريكية ان فرص العمل المتاحة امامهم والتي تتواجد داخل بلدهم يمكن لها وفي ظل التوجهات العولمية ان تنتقل الى بلدان اخرى بعيدة جدا عن الولايات المتحدة الامريكية ، وهكذا فان التغيرات الجارية في مجال الاجور ووظائف العمل يمكن لها ان تصبح نمطا من انماط اعادة تخصيص الموارد وقد تدعم التجارة العالمية المتعاظمة هذا التوجه ما دامت هذه التجارة سوف تعزز وبكل تاكيد من انتاجية العناصر الانتاجية ، اذ ان هذه التجارة سوف تضمن الاستخدام الكفؤ للموارد الاقتصادية . ولا يمكن تجاهلها بل انها اصبحت الى حد

بعيد ضرورة لا مفر منها ، اذ ان ضرورات العصر والتوجهات الحالية تفرض واقعا جديدا يجعل من تقليل القيود المفروضة على التجارة الخارجية امرا حتميا .

ب- المنازعات التجارية ودور منظمة التجارة العالمية والمنظمات العالمية الاخرى في حلها :-

إن الأزمات والخلافات ذات العلاقة بالنواحي التجارية ترتبط بالاساس بالاختلافات الواسعة فيما بين هذه االبلدان والتي تجعل منها وفي كثير من الاحيان تتخذ مواقف مختلفة بشان العديد من القضايا وقد لعبت المنظمات العالمية وعلى راسها منظمة التجارة العالمية ادوارا جدية في تقريب وجهات النظر لهذه البلدان بخصوص المسائل قيد الخلاف وحاولت ايجاد حلول مناسبة بشان العديد من القضايا مثار الخلاف والنزاع وهي حلول قبلت بها الدول المتنازعة ما دامت هي اعضاء في منظمة التجارة العالمية ، الا ان هناك حقيقة لا بد من معرفتها وهي ان الاجراءات التي تتخذها المنظمة لا تنسحب على جميع السلع والخدمات ، كما وان منظمة التجارة العالمية لم تقدم حلولا قاطعة بالنسبة الى الجوانب العملية الكثيرة التي لم يحصل عليها اتفاق ، اذ ان العديد من القضايا لا زالت قضايا تثير الخلاف بين العديد من البلدان ، كما وان قدرة العديد من البلدان لحل نزاعاتها واختلافاتها من دون اللجوء الى قياسات الحماية يبقى امرا مهما وضروريا للحفاظ على سلامة الاوضاع الاقتصادية العالمية ، الا ان هذه النزاعات يمكن لها ان تصبح نزاعات حادة وقاسية ، ومثل هذه النزاعات يفترض بها ان لا يتم السماح لها ان تتوسع كي لا تلحق الاذى بالاقتصاد العالمي ، اذ ان الحروب التجارية بين البلدان رغم كونها ليست حروبا حقيقية الا انها تلحق الاذى بالاقتصاد العالمي .[٢١]

مما ورد أعلاه لاحظنا ان المنظمات العالمية وعلى راسها منظمة التجارة العالمية ومن خلال المسؤليات الملقاة على عاتقها اسهمت في حل العديد من الخلافات الموجودة بين البلدان خاصة اذا كانت هذه الخلافات تخص التجارة العالمية وعلاوة على ذلك فان هذه المنظمة واضافة الى اعمالها المتعلقة بتقديم النصح والارشاد الى البلدان المختلفة فانها تقوم ايضا بتقديم المساعدات الممكنة الى البلدان التي هي بامس الحاجة الى هذه المساعدات بغرض الاستفادة منها في القضايا التنموية ، كما وانها لن تبخل في تقديم الارشادات والمشورات الفنية كما وانها تقدم قروضا عاجلة الى البلدان المختلفة عند حدوث الازمات الاقتصادية اضافة الى تقديمها للخدمات عند الضرورة .

انبثقت المنظمات الاقتصادية العالمية المعاصرة من خلال اتفاقات اقتصادية تعقدها مجموعة من الدول الهدف منها هو تحقيق تعاون مشترك بين هذه البلدان حيث ومن دون هذا التعاون فان المشكلات المعاصرة سوف لن يتم حلها على الاطلاق ، الا ان هذه المنظمات

العالمية ورغم كل ذلك فان قدراتها تكون محدودة ايضا ، اذ انها لا تستطيع من ان تجعل الدول الفقيرة دولا غنية ، وحينما تحدث الازمات الاقتصادية وفي الوقت الذي لن يكون بامكان هذه البلدان مواجهة هذه الازمات واحتوائها وبالسرعة الممكنة فان المنظمات الاقتصادية وحينما تعقد العزم على مواجهة تلك الازمات وتتكلل محاولتها بالنجاح بسبب ما تمتلكها من امكانات وقدرات فان التكاليف التي تتحملها قد تكون باهظة للغاية ، وما دمنا نتحدث عن المنظمات والجماعات الاقتصادية الموجودة في العالم فان هناك قضية ساخنة وهي مثار جدل العديد من الاطراف والتي تتلخص بالجدل المحموم الدائر حول هذه المنظمات ، اذ يعتقد البعض ان هذه المنظمات ما هي الا ادوات تستخدمها الولايات المتحدة الامريكية لمصالحها الخاصة وهي بالتالي تهدد استقلالية البلدان الاخرى ولكن في المقابل يبرز قلق مشروع بين هذه الدول والذي يتلخص بالاساس بان البلدان المختلفة في العالم وعلى وجه الخصوص البلدان النامية هي بلدان تفتقر الى الوسائل والادوات الكافية التي تجعلها في وضع يكون في حل عن الاستغناء عن هذه المنظمات ، وهكذا يبرز دور واهمية هذه المنظمات في حل العديد من القضايا العالمية وعلى راسها قضايا التجارة العالمية .

منذ أن انهارت القيود التجارية المفروضة على التجارة فيما بين العديد من البلدان ومنذ ان انتشرت وسائل الاتصال العالمية من البريد الالكتروني والفاكس وانظمة الاتصال عبر الاقمار الفضائية فقد انخفضت تكاليف انتقال الاستثمار الاجنبي ، كما وان هذا التطور الواسع في الاتصالات قد ساعد على زيادة انواع الموجودات المالية وعمل على زيادة وسرعة انسيابية التدفقات الراسمالية وكانت من نتائجها ان طفت الى السطح مشاعر تقول ان الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر هو اقتصاد اقل استقرارا قياسا بما كان عليه في الماضي ولكن لابد لنا ان نستذكر ان الازمات المالية العالمية هي ازمات قديمة ، عليه من غير الممكن القول ان هذه الازمات هي اكثر شيوعا في الوقت الحاضر، وهكذا فان هذه الحقيقة تقودنا الى مناقشات حول تقنيات تقليل تقلبات التدفقات الراسمالية عبر الحدود الدولية ، وهنا ينبغي القول ان المشكلة الرئيسية تكمن في كيفية العثور على ذلك السبيل الذي يمكن من خلاله تحديد بعض الانواع من التدفقات الراسمالية بحد ذاتها من دون البحث عن تحديد الانماط الاخرى من التدفقات الرأسمالية، لذا فان البحث عن التدفقات الراسمالية الملائمة امر في غاية الاهمية بالنسبة الى معظم البلدان النامية ، عليه فان هذه البلدان تبحث عن تلك الانماط من التدفقات الراسمالية التي تكون اكثر نفعا بالنسبة اليها والتي تكون وبالطبع مرغوبة لديها كونها قد تساعد على تحقيق فوائض ادخار يمكن ان تتوجه بصيغة استثمارات جديدة الى المناطق التي تتسم بشحة راس المال وتكون بحاجة الى استثمارات معينة ، وكما نعلم ان العائد على الاستثمار في تلك المناطق يكون كبيرا كون البلدان النامية ورغم ما فيها من مخاطر كبيرة لهذه الاستثمارات الا ان العائد عليها يكون كبيرا بسبب معدلات النمو العالية للاقتصاد في هذه البلدان .[٢٣]

في أوائل الثمانينات من القرن العشرين دخلت دول امريكا اللاتينية في دوامة من الازمات الاقتصادية وكان السبب الرئيسي لتلك الازمات يعود الى المديونية لهذه البلدان لبنوك وحكومات اجنبية خارج هذه المناطق وكانت من نتائجها ان حل ركود واسع في هذه الدول ، اذ ان معدلات الفائدة الكبيرة قد قطعت الطريق امام الاستثمارات الجديدة ، ولم تجد هذه البلدان سبيلا للخروج من تلك الازمات ، اذ حدثت افلاسات عديدة للبنوك التجارية ، كما وانخفضت معدلات الاجور وازدادت معها معدلات الفقر في ظل موجات تضخم جامحة ، وهكذا ونتيجة لكل هذه الازمات وحالات الركود الواسعة في بلدان امريكا اللاتينية وغيرها من البلدان في العالم فقد اطلق على عقد الثمانينات من القرن العشرين بالعقد الضائع نتيجة لما حصل من حالات اللااستقرارية المطلقة والركود الحاصل في عمليات التنمية ، وهكذا ونتيجة لذلك ظهرت ومنذ اواسط الثمانينات من القرن العشرين سلسلة من السياسات الاصلاحية والتي استنبطت دعائمها من مشكلات القروض والتضخم الجامح الذي ساد معظم بلدان امريكا اللاتينية ، وحيث ان تلك الازمات الاقتصادية قد اصابت اقتصادات هذه البلدان نتيجة اسباب معينة تعود معظمها الى كون هذه البلدان كانت بعيدة في حينها عن اثار المنافسة العالمية ومتغيراتها بسبب عزلتها ولكنها وما ان افاقت من عزلتها فانها دخلت وبكل جوارحها الى حلبة المنافسة العالمية متخلية عن اساليبها التقليدية في العمليات الانتاجية وفعاليات الانشطة الاقتصادية اذ انها تحولت عن سياساتها الاقتصادية السابقة التي كانت تركز على القضايا الداخلية بمعزل عن التاثيرات الخارجية الى سياسات اقتصادية تحسب الحساب لمؤثرات التاثيرات الخارجية ، الا ان هذه البلدان وجدت نفسها وبعد انفتاحها على العالم الخارجي ان مشكلات اقتصادية كبيرة تحوم حولها وان برامجها التنموية ودخولها حلبة المنافسة العالمية قد جلبت لها مديونية كبيرة وتضخما كبيرا بحيث لا يطاق .[٢٤]

انطلاقا مما سبق اعلاه يمكن القول انه وفي فترة مستهل القرن الواحد والعشرون فان بلدانا عديدة شهدت تحولات ملحوظة في السياسات الاقتصادية اذ تحول التركيز من المتغيرات الاقتصادية الكلية الداخلية الى التركيز على المتغيرات الخارجية التي تحدث على الصعيد العالمي والتي تؤثر تاثيرا قويا على المتغيرات الداخلية ، كما وان هذا التحول اثار زوبعة من المناقشات المستفيضة والتي لا تزال مستمرة ، اذ يدعو البعض الى الاسراع بالاصلاحات الضرورية في ضوء المستجدات الحالية كي تتاقلم الاقتصادات الوطنية مع المستجدات الجديدة كما وان الحوار لا زال مستمرا بخصوص من هم المستفيدون الرئيسيون من التحولات الجارية ، كما وحرى بنا ان نطرح سؤلا طالما يتردد على السن الكثيرين ومفاده هل ان المستجدات الحالية والمستقبلية سوف تجلب الخير من النواحي الاقتصادية لمجموعات كبيرة من الافراد او انها تقتصر على القلة القليلة من الاشخاص اللذين يتبوئون القمة في الهرم الاقتصادي من حيث توزيع الخيرات الاقتصادية ، وكذلك الحال ما يدور من نقاشات بصدد المخاوف الناجمة عن التقلبات الجارية بشان التدفقات الراسمالية ، او هل ان سياسات

الاقتصاد الكلي لم تعد سياسات يعول عليها ما دامت هذه السياسات تدفع الى مزيد من حالات عدم الاستقرار من تضخم جامح وتبعثر لراس المال .

ج- ستراتيجية التصنيع لأجل التصدير في دول جنوب شرق اسيا :-

استطاعت دول جنوب شرق اسيا خلال العقدين الاخيرين من القرن العشرين تحقيق انجازات اقتصادية باهرة فيما سماها البعض بمعجزة اقتصادية ، اما البعض الاخر فقد اعتبرها ثمرة جهد شاق اعتمدته هذه البلدان بفعل سياسات اقتصادية ناجحة وستراتيجيات تصنيع محكمة وملائمة اذ ان ما تحقق في هذه البلدان من معدلات نمو كبيرة ورخاء واسع هو فريد من نوعه في تاريخ الانسانية ، حيث تراوحت معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في هذه البلدان خلال تلك الفترة ما بين (٦%) الى (٨%) ، كما وان حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وبالاسعار الثابتة قد نمت وبمعدلات عالية خلال الفترة نفسها ، فعلى سبيل المثال بلغ معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وبالاسعار الثابتة في كوريا الجنوبية خلال الفترة قيد البحث (٨%) وهكذا وفي ضوء هذه الحقيقة فان متوسط الدخل الفردي في هذا البلد قد تضاعفت خلال فترة تسع سنوات وهو ما يعكس سبب النجاحات الباهرة في هذه المنطقة من العالم وما تحقق من رخاء كبير وارتفاع في المستوى المعاشي الذي يضاهي حاليا المستويات المعاشية في البعض من البلدان الاوروثية الاقل نموا .

يمكن لنا ان نتذكر كيف ان الازمة النقدية المشهورة في عام (١٩٩٧) اجتاحت هذه البلدان وكيف ان هذه الازمة كادت بها ان تفقد التجربة الناجحة لهذة البلدان بريقها ولمعانها ، الا انه لمن الخطأ عدم الاعتراف بنجاح مسيرة هذه البلدان في النمو الاقتصادي الواسع والسريع ، كما وان هذه البلدان اذا ما استطاعت ان تتحطى مشكلاتها الانية فانها سوف تعود الى سابق عهدها من النمو والازدهار وهكذا فان هذه التجربة تلقى الاحترام والاعجاب والاكثر من ذلك ان هذه التجربة الاقتصادية رافقتها نجاحات باهرة في المجالات التعليمية والجوانب الثقافية حيث ازداد عدد المتعلمين وبشكل ملفت للنظر خلال فترة زمنية قصيرة والى جانب ذلك فان هذه البلدان حققت نجاحات كبيرة في مجال توسيع وتطوير البنى التحتية فيها وذلك من خلال عمليات الاشتثمار الواسعة من قبل كل من القطاع العام والقطاع الخاص وذلك بسبب معدلات الادخار العالية في هذه البلدان والتي تعد في الوقت الحاضر من اعلى المعدلات العالمية ، ومن الظواهر الاخرى لاقتصاديات هذه البلدان انها تتطلع الى الانتاج لغرض التصدير الى الخارج ، عليه فان هذه التجربة يفترض بها وبعد ما حققتها من نجاحات ان يحتذى بها من قبل البلدان الاخرى خاصة من قبل البلدان النامية .[٢٥]

د- الدول الاشتراكية السابقة واليه التفاعل مع ظاهرة العولمة الاقتصادية :-

بدأت الصين ومنذ عام (١٩٧٨) تتحرك وببطأ نحو الاقتصاد المعتمد على الية السوق ، وقد كانت الية التحول هادئة ومتسلسلة ، ويعود السبب في هذا التحول الهادئ والسلس الى طبيعة التغيرات نفسها والتي كانت تحصل في مؤسسة الحكم الصينية من دون ان يكون هناك انقلاب جذري وسريع في فلسفة الحكم ، كما وقد ساعدت طبيعة المجتمع الصيني الذي يغلب عليه الطابع الريفي في هذا التحول الهادئ من دون ان تحدث ارتباكات واسعة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الصين عبر مسيرة التحول هذه ولكن وبخلاف ذلك حدث تحول سريع ومفاجئ في مؤسسات الحكم في دول شرق اوروثا الاشتراكية كما وان النظام الاقتصادي المبني على تدخل الدولة السافر والكبير الذي جلب تضعضعا اقتصاديا حتى قبل انهيار الانظمة الاشتراكية هو الاخر شهد انقلابا، لذا فان التحولات نحو الية السوق في الاقتصاد كانت دراماتيكية في هذه البلدان .

إن البلدان الاشتراكية السابقة الاصغر حجما مثل ثولونيا والمجر والضيك وغيرها استطاعت ان تتفاعل بسرعة مع المتغيرات الاقتصادية العالمية ، الا ان البلدان الاكبر حجما مثل روسيا التي خرجت من رحم الاتحاد السوفيتي السابق كانت تواجه مشاكل اكبر ، اذ ان الحجم الكبير لهذا البلد والسوق الواسعة فيه والتركة الثقيلة التي خلفتها له دولة الاتحاد السوفيتي السابق من صناعة ثقيلة مبنية على اسس مختلفة تمام الاختلاف مع الاسس والقواعد التي كانت تتبناها الية اقتصاد السوق في الطرف الاخر من العالم على وجه الخصوص البلدان الغربية المتقدمة جعل من التفاعل مع الاقتصاد العالمي صعبا وعسيرا ، لذا فان الخطوات التي خطتها روسيا الى حد الان هي متثاقلة رغم انها تسير في ذلك الاتجاه الذي رسمته لنفسها ، اما دولة الصين التي سبقت غيرها من البلدان الاشتراكية فانها كانت ولاتزال تطمح في ان ترتبط وتتفاعل مع السوق العالمية ، كما وانها تواقة في ان تنتمي الى منظمة التجارة العالمية ، ولكن ورغم جميع هذه الحقائق فان منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات العالمية تشترط على البلدان التي تنوي الدخول اليها بعضا من الشروط ، اذ ان هذه المنظمات تطلب من تلك البلدان ان تجري على اقتصادياتها سلسلة من التغيرات وان معظم هذه البلدان التي تتفاعل مع السوق العالمية تتاثر بمتغيراتها ، الا ان البلدان الاكبر حجما مثل الصين التي يبلغ تعداد سكانها اكثر من (١,٢) مليار نسمة وتحاول تقوية اقتصادها وتشدد على تقوية علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي يكون لها حضور اكبر على الساحة العالمية كما وان تاثيراتها سوف تتعدى بطبيعة الحال حدودها الجغرافية لتصل الى العالم الخارجي بضمنها البلدان الصناعية المتقدمة .

قبل أن تتحول الدول الاشتراكية السابقة في اوروثا الوسطى واوروثا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتي السابق الى النظام الراسمالي فان هذه الدول كانت تدار من خلال الية التخطيط المركزي الى جانب ما كانت تتعرض له هذه البلدان من تهديد كان ياتيه على الدوم من الخارج ، لذا فان الية السوق لم تلعب الا ادوارا قليلة في التاثير على انماط التجارة في

هذه البلدان ، ولكن بعد ان زالت جميع هذه التهديدات وبعد ان انتفت القواعد التي كانت تفرض عليها في اقامة تجارة بينية فيما بين البلدان الاشتراكية السابقة من دون ان تسمح لهذه البلدان ان تقيم لها تجارة حرة مع البلدان الاخرى خارج الكتلة الشرقية الا في حدود المسموح لها فان زوال هذه القيود اتاح لها اقامة علاقات تجارية جديدة خاصة مع العالم الغربي بعد ان تفتت ومع تفكك المعسكر الشرقي علاقاتها التجارية السابقة وهكذا فان هذه البلدان تتطلع في الوقت الحاضر الى تقوية علاقاتها التجارية الجديدة مع العالم الراسمالي ، بل والاكثر من ذلك فانها تواقة وبكل معنى الكلمة الى ان تنصهر في بودقة اقتصاديات العالم الراسمالي وهي على استعداد لان تعمل اي شيء في سبيل تحقيق هذا الغرض من خلال اليات عمل جديدة من بينها الدخول في الاتحاد الاوروثي (E U) ، وهكذا فان عمليات التكييف الضرورية ذات العلاقة بالجغرافية السياسية اضفت سلسلة من التغيرات الديناميكية في هذه البلدان وان المستقبل سوف يشهد الكثير لمثل هذه التغيرات في هذه البلدان والتي تصب جميعها في خدمة الية التفاعل مع ظاهرة العولمة الاقتصادية .

الخلاصة والاستنتاجات :ـ

ظهر من خلال البحث ان العالم يسير باتجاه ترسخ ظاهرة العولمة الاقتصادية ومثل هذه الظاهرة سوف تفرض تحولات جذرية على الصعيد العالمي مثل انسيابية حركة السلع والخدمات و راس المال والقوى العاملة والتكنولوجيا والمعلومات في ظل تطور تكنولوجي سريع وفي خضم الانتشار الواسع للمعلومات وسرعة تحقق الاتصالات، ومن المعلوم ان هذه التحولات سوف تحتم اقامة علاقات اقتصادية جديدة تؤثر في صميم المتغيرات الاقتصادية الكلية الوطنية ، لذا فان الحاجة تدعو الى تبنى سياسات اقتصادية تضع في الاعتبار هذه التحولات الجذرية التي سوف يشهدها العالم وما دامت المتغيرات الاقتصادية الكلية المعهودة في اي بلد كان سوف لن تعمل وفق الصيغ السابقة والمألوفة لدى الجميع .

يتراءى لنا ومن خلال تصفح هذا البحث ومن خلال تتبع الاحداث العالمية الجارية ان ظاهرة العولمة الاقتصادية هي المسيرة الطبيعية التي سوف يشهدها الاقتصاد العالمي من دون الاكتراث لاية عقبات يمكن ان يتم وضعها امام هذه المسيرة سواء اكانت هذه العقبات فكرية تتلخص بالتنظير الذي قد تطرحه بعض الجماعات المناوئة لهذه الظاهرة او عملية تفرضها بعض الحكومات التي لا تروقها ترسخ هذه الظاهرة ، عليه فان هذه العراقيل والعقبات سوف لن تجدى نفعا لان هذه الظاهرة سوف تفرض نفسها ان عاجلا او اجلا ، كما وان التحوط منها من قبل تلك الجهات المعادية لهذه الظاهرة تجعلها في مازق فكري وفي الوقت نفسه فان عدم التفاعل مع هذه الظاهرة والتي تطرحها حكومات بعض البلدان وتتقيد بها تجعل من هذه البلدان اسيرة تخلفها الموروث وتضعها في موقع تقاوم التيار الصاعد من دون حول ولا قوة وهكذا وفي خضم هذه الاحداث الجارفة فان تلك البلدان سوف تتخلف في ركب مسيرة التطور الذي يشهدها العالم في الوقت الحاضر وفي المستقبل لذا فان الاقتصادات

الوطنية يستحسن بها ان تتاقلم مع مستجدات هذه الظاهرة وان تحاول ومن خلال ما تفرزها من متغيرات جديدة تكييف هياكلها الانتاجية وانشطتها الاقتصادية مع هذا الحدث القادم ، كما وان عليها ان تجعل من قوانينها وسير العمل في مؤسساتها تسير وفق ما تفرضها هذه الظاهرة .

إن السير قدما نحو الاقتصاد العالمي يفرضها التعجيل في اعادة صياغة هيكلة الاستخدام اذ ان المنافسة التي سوف يشهدها عصر العولمة الاقتصادية لن تقتصر باي حال من الاحوال على المنافسة التي تبديها المنشات الاقتصادية الوطنية بل ان المنافسة تاتيها من كل حدب وصوب ومن كل البلدان سواء اكانت هذه البلدان مجاورة او حتى بعيدة وتقع في اقاصي العالم ما دامت العولمة الاقتصادية سوف تجعل من العالم قرية كوكبية صغيرة وهكذا فان عصر العولمة الاقتصادية يجعل من المنشات والوحدات الانتاجية في اي بلد مكشوفة امام تيارات وتاثيرات العالم الخارجي ولن يكون في هذا العصر اي مجال للبيروقراطية والاتكالية على الدعم الحكومي والحماية التجارية او سياسات تتبناها الحكومات مثل فرض الضرائب الكمركية الواسعة او اعتماد نظام الحصص في الاستيراد ، لذا فان على المنشات ان تحمي نفسها بنفسها ومثل هذه الحماية تاتيها من خلال ما تحققها من كفاءة ومن زيادة في الانتاجية وتدنية للتكاليف ، اذ ان المنافسة التي تفرضها ظاهرة العولمة الاقتصادية تكون قوية بل وجارفة حيث انها سوف تجرف اية منشاة لا تساير مثيلاتها في اية نقطة من العالم المتقدم ، اذ لولاها فان المصاعب المالية سوف تواجهها والاكثر من ذلك فانه بالامكان ان تنتظر هذه المنشات مخاطر الافلاس .

بسبب ما تحملها العولمة الاقتصادية من مستجدات على الساحة العالمية وبسبب جدية المنافسة العالمية وقوتها فان المنشات الوطنية القائمة لا بد لها ان تبحث عن صيغ جديدة تقيها من اية مخاطر ولعل اهم الوسائل والادوات التي تقوي من عزيمة هذه المنشات وتجعلها قوية في هذا الصراع الجديد ان تصبح صيغة العمل فيها مرنة وان لا تتقيد باية قيود تجعلها مقيدة او اسيرة لاية صيغة عمل جديدة وقد تاتي هذه المرونة من خلال التخلص من الاستخدام الجبري للقوى العاملة والتي كانت تاتيها من خلال الدوائر والمؤسسات الحكومية في بعض الدول التي كانت تسير وفق منهج التدخل الحكومي السافر في البلدان ذات التوجهات الاشتراكية او البلدان النامية او من خلال النقابات العمالية التي افلت نجمها هي ايضا بعد ترسخ ظاهرة العولمة الاقتصادية ... لذا فان عقود العمل التي تتبناها المنشات في عصر العولمة الاقتصادية سوف تكون عقود العمل قصيرة الاجل او ان الاستخدام يجري من خلال ايدي عاملة مؤقتة كما وان ضمانات العمل التي كانت مفروضة في حينها على المنشات الانتاجية وغيرها من المنشات سوف تختفي تدريجيا ، هذا اضافة الى ما قد يمكن ان تفرضها المنشاة في عقودها مع العمال من تقليل للاجور المدفوعة اليهم وكل ذلك سوف يقلل من التكاليف الانتاجية التي تتحملها المنشات وهكذا فان ما سوف تفرزها ظاهرة العولمة الاقتصادية هي تقوية لدور المؤسسات الاقتصادية واضعاف لدور المؤسسات الحكومية والتنظيمات النقابية .

من بين النتائج الاخرى التي يمكن استخلاصها من ترسخ ظاهرة العولمة الاقتصادية هي اتساع الفجوة الدخلية فيما بين العمال المهرة والعمال المتعلمين تعليما عاليا من جهة وبين العمال الاقل مهارة والعمال الاقل تعليما من جهة اخرى على الصعيد العالمي وفي كل البلدان سواء اكانت هذه البلدان صناعية متقدمة او نامية وذلك نتيجة لزيادة المعاملات التجارية وانتفاء العوائق والقيود التي تسهل وتيسر سرعة تدفق السلع فيما بين البلدان المختلفة في ظل تناقص الضرائب الكمركية والقيود التجارية الاخرى التي تفرضها التكتلات الاقتصادية فيما بين الدول من جهة وقوة الشركات متعددة الجنسية من جهة الاخرى وذلك نتيجة تدفق السلع رخيصة الثمن من الدول الفقيرة والاقل تقدما الى الدول المتقدمة والاكثر غنى مما قد يقضي على انتاج هذه السلع في الدول المتقدمة و تضغط على اجور العمال الاقل مهارة في هذه الدول المتقدمة والنتيجة زيادة الفجوة الدخلية فيما بين العمال في هذه الدول بالصيغة التي اوضحناها اضافة الى ما تضيفها هجرة الايدي العاملة الاقل مهارة من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة والتي تؤدي بطبيعة الحال الى زيادة عرض القوى العاملة الاقل مهارة وبالتالي انخفاض الاجور المدفوعة اليهم ، كما ويمكن الاشارة الى بعض العوامل الاخرى التي دفعت الى هذه اللامساواة الدخلية من بينها اتساع استخدام اجهزة الحاسوب والمعدات الاخرى ذات الارتباط المباشر بالحاسوب الالكتروني وبما ان معظم القوى العاملة في البلدان النامية وفي بعض الاحيان حتى الدول المتقدمة لا تستطيع التعامل مع مثل هذه الاجهزة وبما ان مجالات العمل الاخرى التي لا تتعامل مع هذه الاجهزة يزداد عرضهم في المجالات الاخرى لذ فان الاجور المدفوعة الى هؤلاء سوف تنخفض ، اما في مجالات العمل الاخرى التي تتعامل مع اجهزة الحاسوب وغيرها من الاجهزة المتطورة تكون على استعداد لدفع اجور عالية الى هؤلاء مما تتسع الهوة الدخلية بين الصنفين الانفي الذكر ، اضافة الى ما تتمخض من نتائج في انخفاض القيمة الحقيقية للحد الادنى للاجور المدفوعة الى العمال ، كما وان هذه الظاهرة سوف تترسخ اكثر فاكثر في ظل عصر العولمة الاقتصادية التي نشهدها حاليا وفي المستقبل بفعل تضاؤل دور النقابات العمالية وتراجع فكرة تدخل الدولة الكبير في السوق الاقتصادية بفعل تيار الليبرالية الاقتصادية والفكر الاقتصادي القائم على الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية وهكذا فان الاقتصادات القومية في معظم البلدان سوف تتجه صوب مزيد من الانصهار في بودقة اقتصاد عالمي موحد وهي نتيجة تفرزها وبطبيعة الحال ظاهرة العولمة الاقتصادية التي تتسع وتترسخ يوما بعد يوم .

هوامش البحث:

١- غسان العزي ، سياسة القوة ، مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث ، الطبعة الاولى ، بيروت ٢٠٠٠ ، ص: (٣٥) .

٢- د. منير الحمشي ، العولمة ليست الخيار الوحيد ، دار الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، دمشق ،١٩٨٨، ص: (٢٠) .

٣- د. برهان غليون و د. سمير امين ، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة ، دمشق ، دار الفكر للنشر ، ١٩٩٩ ، ص: (٣٣).

4- Lawrence F, Catze and Kevin Marphy , Supply and demand Factors , U.S.A. , 107Q , I , Econ , 25 , Feb , 1992 , P:(43)

٥- بول كنيدي ، الاستعداد للقرن الواحد والعشرون ، ترجمة محمد عبدالقادر وغازي مسعود ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٢ ، ص: (١٧٥) .

6-Kragman , Paul , R , International Economic ,Theory and policy, Six Edition, Prink Hall , New jersey , 2003 , p: (11)

7- H , W, Rechardson , Regional Economic Location and theory , Urban Structure and Regional theory , new york , 1977 , P: (162) .

8- Marian , Berteirand , The new employment Landscap assessing , the role of globalazation , Chapter (1) of global and the American Employment Landscap, As we enter 21 century , proceeding of new york university , 52 unual confrance of labor , Edited by Sumuel Estreber , published by Kluwer Law international , 2000, p: (7) .

9- Henry , S , Farber , Has the rate of job loss interested in the Nintenes …? (prineeton , unv , Indus , Rels , Section working , No , 394 , 1998 .

10- Keneth , A , Swinerton , and Howard waild , job stability Declining in the U Economy , 48 Indus and Lab Rels , Rev 293 (jan 1996) .

11- Marian , Bertirand ,op cit , P: (10) .

١٢- د. سمير محمد عبدالعزيز ، التجارة العالمية بين جات (94) ومنظمة التجارة العالمية ، الاسكندرية ، مطبعة الاشعاع الفنية ٢٠٠١ ، ص ص (٣٠٧ – ٣١٠) .

13- Kragman , Paul , op. cit , P: (16) .

14- Ibid , P:(17) .

15- P. Brooman and H , Jacaby , Macroeconomics , Aldin Publishing Company, 1970 , P: (191) .

16- Salvotor , Domonick , International Economics , Macmilian , publishing , New york ,1987 , P: (210) .

١٧- يحيى البيحياوي ، العولمة اية عولمة ، دار البيضاء ، ١٩٩١ ، ص: (١٦٩) .

١٨- د. عبدالواحد العفوري ، العولمة والجات ، التحديات والفرصى ، مكتبة مدبولي للنشر ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ص: (٣٧) .

١٩- د. كريم مهدي الحسناوي ، الاقتصاد الدولي ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص: (١٨٠) .

٢٠- د. سمير محمد عبدالعزيز ، مصدر سابق ، ص: (٢٠٥) .

- Kragman , Paul , R , op.cit P: (15) .

٢٢- د. سمير محمد عبدالعزيز ، مصدر سابق ، ص: (٢٨٩) .

٢٣- د. فؤاد مرسي ، الراسمالية تجدد نفسها ، منشورات عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٩٠ ، ص ص: (١٣٠ – ١٣٨) .

٢٤ – المصدر نفسه ، ص ص: (٢٩٣ – ٢٩٤) .

٢٥ – مراد ابراهيم الدسوقي واخرون ، النمور الاسيوية ، تجربة في هزيمة التخلف ، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص: (٢٦٧) .

المصادر

اولا:ـ المصادر العربية

١- الدسوقي ، مراد ابراهيم واخرون ، النمور الاسيوية تجربة في هزيمة التخلف ، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

٢- الحسناوي ، د. كريم مهدي ، الاقتصاد الدولي ، بغداد ، ١٩٨٧ .

٣- الحمشي ، د. منير ، العولمة ليست الخيار الوحيد ، دار الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، دمشق ، ١٩٨٨ .

٤- عبدالعزيز ، د. سمير محمد ، التجارة العالمية بين جات (٩٤) ومنظمة التجارة العالمية ، الاسكندرية مطبعة الاشعاع الفنية ، ٢٠٠١ .

٥- العزي ، غسان ، سياسة القوة مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ٢٠٠٠ .

٦- غليون ، د. برهان ، امين ، د. سمير ، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة ، دمشق ، دار الفكر للنشر ، ١٩٩٩ .

٧- كنيدي ، بول ، الاستعداد للقرن الواحد والعشرين ، ترجمة محمد عبدالقادر وغازي مسعود ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٣ .

٨- مرسي ، د. فؤاد ، الراسمالية تجدد نفسها ، الكويت ، ١٩٩٠ .

٩- اليحياوي ، يحيى ، العولمة اية عولمة ، دار البيضاء ، ١٩٩١ .

ثانيا:ـ المصادر الانكليزية

1- Berteirad , Marian , the new employment Landscap assessing the role of globalization ,Chapter (1) of global and the American Employment Landscap , As we enter 21 century , proceeding of new york university , 52 unual Confrance of labor , Edited by Sumuel Estreber published by kluwer Low inter national , 2000 .

2- Brooman , P , and jacoby , H , Macroeconomics , Aldin publishing Company , 1970 .

3- Catz , Lawrence , F , and Marfy Kevin , supply and factors , U.S.A. , 107 Q. I , Economics , 52 , feb , 1992 .

4- Dominick , Salvator , International Economics , Macmilian , publishing , New york , 1983 .

5- Farber , Henry , S , Has the rate of job loss interested in the Nintenes …? (prineetoon , UNV , Indus , Rels , Seaction working , No , 394 , 1998 .

6- Paul , R , Kragman , International Economics , Theory and policy , six Edition , Printic Hall , New jersey , 2003 .

7- Rechardson , H , W , Regional Economics Location and Theory , Urban Structure and Regional theory , New york , 1977 .

8- Swinerton , Keneth , A , and waild Howard , job stability Declining in the U.S Economy , 48 Indus and Lab Rels 293 (jan 1996) .